محضر الجلسة رقم 363

التاريخ: الثلاثاء 13 شوال 1442هـ (25 ماي 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "**الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19**".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "**الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19**".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروعي القانونين التاليين:

أولا، مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 18 ماي 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 9 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة، ولم تتوصل الرئاسة بأي جواب مكتوب في الموضوع قبل انعقاد هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، "**الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19**".

قبل ذلك، الرئاسة عندها ملتمس للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرجو أن تتجاوبوا معه، احنا كنطلبو منكم بشكل إرادي تقلصو ما أمكن من الوقت المخصص لكم بسبب التزامات طارئة، هي التي فرضت علينا تغيير توقيت هذه الجلسة.

السيد رئيس الحكومة من جهته، غادي يدير مجهود باش ينقص من الوقت المخصص له، باش يمكن لنا تأذنو لنا بالانصراف.

كنتمنى من السيدات والسادة المستشارين يتفهمو هذا الإكراه.

وأذكر أنه طبقا لقرار سابق لندوة الرؤساء، غادي نعطي الكلمة مباشرة

للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة اللي توصل بها كتابة وعددها 12 سؤالا، وهي أسئلة تتناول جوانب مختلفة من مسألة الحوار الاجتماعي في ارتباط بجهود احتواء أزمة "كوفيد-19" في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عندكم أسئلة توصلتو بها، تفضلو للإجابة عنها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم على طرح هذه الأسئلة المتنوعة والمرتبطة إما بالحوار الاجتماعي وإما بتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، وإما في العلاقة بين الاثنين، ولا شك أن الموضوع عندو واحد الأهمية كبيرة.

نحن منذ سنة وربع تقريبا ونحن نصارع هذه الجائحة، والحمد لله بلادنا، بفضل التوجيهات السامية، وبفضل السياسة المتبصرة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس، حفظه الله، وأيضا بفضل التعاون من قبل جميع المتدخلين، سواء كانوا هيئات رسمية، جهات رسمية أو كانت مدنية أو كانت مهنية أو كانت سياسية أو كانت نقابية أو كان عموم المواطنات والمواطنين، بفضل كل هذا استطعنا أن نواجه هذه الجائحة بمستوى عال والحمد لله من الكفاءة، شهدت بذلك مختلف الجهات الوطنية والدولية وواقع الحال وتجنبنا الأسوأ، هذا هو المهم، تجنبنا اللي هو أسوأ، صحيا وأسوأ اقتصاديا، وأسوأ اجتماعيا.

بطبيعة الحال، هذا لا يعني بأن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ليست صعبة، بل هي صعبة ومؤثرة وضاغطة، ولكن تجنبنا ما هو أسوأ والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس،

إن الحوار الاجتماعي بمفهومه الشامل يمتد من الوطني والمركزي إلى الجهوي إلى القطاعي إلى المقاولاتي إلى المحلي، ذلك أن المشرع المغربي يحتاج جملة من الآليات وأيضا أحدث الدستور المغربي هيئات تعنى بالحوار الاجتماعي بمختلف أشكاله، هناك على سبيل المثال "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، هناك "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي"، وهناك مؤسسات مختصة بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي: "اللجنة الوطنية حول إصلاح أنظمة التقاعد"، "مجلس الإدارة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، "المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"، "المجلس الأعلى للتعاضد"، "اللجنة الوطنية للتكوين المهني"، بالإضافة إلى هيئات أخرى تعنى بموضوع الحوار الاجتماعي في القطاع العام كـ "المجلس الأعلى للوظيفة العمومية".

وبالنسبة للقطاع الخاص، هناك "مجلس المفاوضة الجماعية" و"مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية"، و"المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل"، و"اللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت"، و"اللجنة الثلاثية الاستشارية حول معايير العمل الدولية"، و"اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة"، كما توجد مؤسسات للحوار الاجتماعي المهني كـ"اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة" والمجالس الإقليمية والجهوية للتشغيل و"اللجنة الإقليمية المكلفة بالبت في طلبات الإغلاق والتسريح"، وأيضا كل تواصل وتفاعل واستفادة متبادلة في المقترحات والآراء يغني الحوار الاجتماعي ويغني مخرجاته.

ومن هنا فإنه انطلاقا من إيمان الحكومة بأهمية الحوار الاجتماعي بمفهومه الواسع، حرصت على تفعيل مختلف هذه الآليات، مركزيا وجهويا ومحليا وقطاعيا، وجعلت منه مدخلا أساسيا لتطوير التعاون بينها وبين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمهنيين وغيرهم، وخصوصا عبر عملية الإنصات والتشاور والتداول بهدف تقوية السلم الاجتماعي، وقد ترجمنا هذا الإيمان بالمبادرة خلال 6 أشهر الأولى لتنصيب الحكومة لتفعيل مقتضيات البرنامج الحكومي بخصوص استمرار الحوار الاجتماعي، على هذه المستويات كلها، لإرساء علاقة متينة مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين والاقتصاديين، من خلال التشاور المتواصل، ولذلك الحمد لله أغلب هذه الآليات كلها تشتغل بطريقة منتظمة.

أريد أيضا أن أؤكد في البداية على أن الحكومة أيضا لم نترك الاتفاق الاجتماعي دون أن نجري جلسات الحوار الاجتماعي، منذ البداية، ومنذ الأشهر الأولى، وهو الذي أسفر بعد فترة، سنة ونصف تقريبا، وبعد انخراط جميع المتدخلين في هذا الحوار الوطني عن اتفاق اجتماعي تاريخي ثلاثي الأطراف في منتصف الولاية، والذي تم توقيعه في 25 أبريل 2019 بين الحكومة و"الاتحاد العام لمقاولات المغرب" والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلية، وبهم 3 سنوات هي 2019-2021، فنحن الحمد لله في 2021 نتم مبدئيا مقتضيات هذا الاتفاق، وكل ملاحظ منصف وموضوعي يعترف أن الاتفاق يؤشر على تحمل الحكومة وأيضا تحمل مختلف المتدخلين والشركاء للمسؤولية كاملة بجعل هذا الاتفاق اتفاقا تاريخيا مهما، لكن أيضا كل هذه الأمور تؤشر على أن الحكومة تحملت مسؤوليتها بجعل التكلفة المالية على عاتقها وعدم ترك تنفيذها لحكومة مقبلة، فقد تحملت تكاليف الاتفاق فعلا، رغم ظروف المالية العمومية بسبب تداعيات الجائحة.

واسمحوا لي أن أجدد هنا، بمناسبة ذكر هذا الاتفاق، التنويه عاليا بكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين أبانوا عن وطنية عالية، ليس فقط خلال جولات الحوار الاجتماعي، بل أيضا خلال المحطات التي عشناها طيلة هذه الولاية الحكومية، والتي تميزت بشراكة حقيقية، جعلت من تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنات والمواطنين الهم الأساس.

وتعتبر الحكومة أن هذا الاتفاق أسهم بشكل مقدر في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية ببلادنا.

وقد حرصت الحكومة على أن تنفذ الجانب المتعلق بها كاملا:

أولا، تنفيذ الالتزامات ذات الأثر المالي، وأنتم تعرفونها جميعا لا حاجة إلى التذكير بها، ذلك أن الكلفة المالية لهذا الاتفاق كان 14.25 مليار درهم في مراحله الأخيرة، في السنة الثالثة 5.3 مليار في السنة الأولى، 2019، 6 مليار درهم إضافية في قانون المالية 2020، حوالي 3 مليار درهم بصدد قانون المالية 2021، وتضمن الزيادة في الأجور وتضمن أيضا الزيادة والرفع في التعويضات العائلية.

ويمكن أن أقول أنه على الرغم من أن الظرفية التي فرضتها جائحة كورونا كانت قاسية وانخفضت مداخيل المالية العمومية سنة 2020 بـ 82 مليار درهم على الأقل، ومن المنتظر أن تنخفض مداخيل المالية العمومية سنة 2021 بتقريبا النصف ديال هذا المبلغ، واخا هاذ الشي كامل الحكومة وفت بالتزامها في الحوار الاجتماعي، لا فيما يخص الزيادة في الأجور والزيادة في التعويضات العائلية لسنة 2020، وخصوصا في قانون المالية المعدل، ولكن أيضا في قانون المالية ديال 2021، بقيت ملتزمة بالزيادة في الأجور اللي كانت في الاتفاق الاجتماعي.

على كل حال هذه سياسة عامة ديال الحكومة، رغم ظروف الجائحة جميع الأمور اللي تهم الموظفين أو المواطنين أو المقاولة جعلتها الحكومة في الأولوية ديالها باش توفي بها، ولذلك ما نقصناش في الاستثمار العمومي، بل زاد الاستثمار العمومي سنة 2021 قانون المالية، ما نقصناش في التوظيف العمومي، بل بقي كما كان وربما زاد عدد المستويات، ما وقفناش الإصلاحات الكبرى، وإنما استمرينا في هذه الإصلاحات الكبرى، رغم كلفتها ورغم الصعوبة اللي كاينة في هذا المجال، ما وقفناش وما نقصناش في الميزانيات ديال القطاعات ذات الطابع الاجتماعي، بل كلها زدنا فيها في الميزانية ديال 2021 بما فيها التعليم والصحة، ما وقفناش دعم البرامج الاجتماعية، بل جميع البرامج الاجتماعية بقينا ملتزمين بها وزدنا فيها، وزدنا في الكلفة ديالها على حسب..

وأيضا وأخيرا، إطلاق ورش ديال الحماية الاجتماعية، والذي كان جلالة الملك، حفظه الله، قد أعطاه الانطلاقة واندمجنا فيه مباشرة ابتداء من سنة 2021.

هاذي كلشي عندها كلفة مالية، كلشي هاذ الشي فيه كلفة مالية، ولكن درنا واحد الخط أحمر أن هذه الأمور ما نمسوهاش، غادي تبقى كما كانت والحكومة دبرت الإشكال المالي بوسائل أخرى وآليات أخرى، حتى لا تضر لا بالبرامج الاجتماعية ولا بالمستهدفين في هذه البرامج الاجتماعية ولا بالقطاعات الاجتماعية ولا بالمواطنين اللي كيستافدو من هذه القطاعات الاجتماعية ولا بالحوار الاجتماعي ولا الموظفين اللي استفادو من هاذيك الزيادات في الحوار الاجتماعي، هذا بالنسبة للقطاع العام.

وبالمناسبة، إن المغرب - وخاصني نأكدها - بأن المغرب يعتبر من الدول القلائل في العالم التي حافظت على هذه الوتيرة من الإنفاق الاجتماعي في ظل جائحة "كوفيد-19"، راجعو الدول الأخرى كلها تتلقى اللي نقص في الاستثمار العمومي 50%، اللي نقص 40% اللي نقص في الإنفاق الاجتماعي ...إلخ. احنا درنا الهدف ديالنا هاذ الشي كامل ما نمسوهش وندبرو تدبير ديال الإشكال المالي بطرق أخرى.

وأيضا على مستوى القطاع الخاص، أسفر الحوار الاجتماعي عن الرفع من الحد الأدنى للأجور على مرحلتين في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 10%، وأيضا في القطاع الفلاحي بنسبة 10% وأيضا بالرفع من التعويضات العائلية في القطاع الخاص، وأصدرت الحكومة المراسيم المنظمة لكل هذا؛

ثانيا، المأسسة الجهوية والمهنية للحوار الاجتماعي، ذلك أنه تأسست اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي، والتي تجتمع مرتين على الأقل تحت رئاسة الولاة أو العمال أو من يمثلهم، والتي تتكون من ممثلي السلطات الجهوية والإقليمية وممثلي المركزيات النقابية وممثلي "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" على الصعيد الجهوي والإقليمي، يعهد إليها بتسوية نزاعات الشغل، وهذا يتماشى مع سياسة اللاتمركز والجهوية المتقدمة التي تأمل بلادنا أن تسير فيها قدما أكثر من ذي قبل.

وقد تم إرساء هذه اللجان واشتغلت حسب المطلوب بالنسبة لكل لجنة، وكان آخر ما تم إرساؤه هو اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي، التي تم إنشاؤها بمقتضى مذكرة مشتركة بين كل من وزير الداخلية ووزير الشغل والإدماج المهني بتاريخ 6 دجنبر 2019، وقد تأسست هذه اللجان في الكثير من الجهات والأقاليم، ومنها من اشتغل فعلا وانطلق في عمله خلال هذه الفترة.

وبالإضافة إلى هذه الآليات، فقد ترأست عدة اجتماعات للحوار مع الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين أو المهنيين، من أجل توحيد الجهود لتجاوز آثار الجائحة، سواء على المقاولة أو على العمال، حيث أسفرت عن الاتفاق على عدة إجراءات، ساهمت بشكل مقدر في الحفاظ على مناصب الشغل وفي إنقاذ المقاولة؛ يمكن نقول لكم منذ بداية الجائحة وأنا في حوار مستمر أسبوعيا، نستقبل إما مذكرات أو إما مقترحات وطلبات أو إما لجان أو إما جمعيات أو إما مؤسسات باستمرار، لا يتوقف عندنا الحوار؛

ثالثا، تعزيز آليات الوساطة الاجتماعية: تنفيذا لالتزام المتعلق بتعزيز آليات الوساطة الاجتماعية لتسوية نزاعات الشغل، خاصة اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة وضمان حسن تسييرها وانتظام جلساتها وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المترتبة عنها، وبناء على التشخيص الذي أجري حول واقع عمل هذه اللجان وآفاق النهوض بدورها المتمثل في المساهمة في حفظ واستقرار العلاقات المهنية، تم توجيه المنشور إلى السادة ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، باعتبارهم رؤساء هذه اللجان، من أجل الالتزام بالتطبيق

السليم للمقتضيات القانونية المؤطرة لعملها.

وتبعا لذلك، استطاعت هذه اللجان للبحث والمصالحة خلال سنة 2020 من دراسة 119 نزاعا، تمت تسوية 43 منها، وفي المقابل تمت إحالة 13 نزاع شغل جماعي على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة خلال سنة 2020، خصص لها على مستوى اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة 10 اجتماعات؛

رابعا؛ تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل، ذلك أنه هذاك الاتفاق الثلاثي تضمن أيضا تعزيز جهاز مفتش الشغل ودوره الرقابي، ولذلك عملت الحكومة على تعزيز جهاز تفتيش الشغل بموارد إضافية بمقتضى قانون المالية 2021، وهذا أيضا من الأمور اللي حاولنا نلتزمو بها في 2021 وعلى الرغم من الظرفية الصعبة، وقد شرعت الوزارة المكلفة في توظيف 180 مفتشا للشغل من خلال عملية توظيف غير مسبوقة ببلادنا، لأول مرة في سنة واحدة كنديرو 182 منصب مالي لمفتشي الشغل، وهو ما يمثل زيادة 54% من مجموع مفتشي الشغل المعتمدين حاليا، بهدف تعزيز حماية الأجراء ومواكبة المقاولات، ونحن نعرف الأهمية الكبيرة لجهاز تفتيش الشغل.

كما عملت الحكومة على تطوير وسائل عمل هذا الجهاز، من خلال رقمنة مختلف تدخلاته عبر وضع نظام معلوماتي مندمج "شغل كوم" (travail.com) وتوحيد وتبسيط عمل الجهاز وإضفاء المصداقية والنجاعة عليه وتنظيم ورشات تكوينية لفائدته من أجل الرفع من جاهزيته في مختلف مجالات التدخل، يمكن نقول وأنا كنحيي هنا هاذ الجهاز ديال مفتشي الشغل لأنهم قامو بواحد المهام مهمة جدا في عز الجائحة، هم من بين الناس اللي كانو في المقدمة لأن تفتيش الشغل مهم في تلك الفترة لزيارة المقاولات وللتفتيش والتأكد من التزامها بمختلف الإجراءات الصحية والإجراءات الاحترازية، وأيضا بالتدخل للمصالحة وللتقريب بين وجهات النظر ولمواكبة المشغلين وغيره كثير؛

خامسا، مواصلة الحوار في بعض القضايا والملفات، منها مثلا مجال التشريع والحريات النقابية، ذلك أنه بادرت الحكومة في إطار الالتزام دائما بمخرجات الاتفاق الثلاثي إلى الشروع في المشاورات في مجال الالتزامات ذات الطابع التشريعي أو ذات الطابع التنظيمي، من خلال:

- عقد لقاءات تشاورية بين وزير الشغل والإدماج المهني والمركزيات النقابية بشأن مشروع القانون التنظيمي للإضراب، والمودع لدى مجلس النواب منذ سنة 2016، يعني منذ 6 أو 5 سنوات خلال الولاية التشريعية السابقة؛

- إحالة مشروع قانون النقابات المهنية، وكنشكر النقابات التي زودت السيد الوزير بمقترحاتها التفصيلية، وهناك من لم يزود؛

- إحالة مشروع قانون النقابات المهنية على المركزيات النقابية من أجل إبداء الرأي بشأنه، وهذا أيضا من المخرجات ديال الاتفاق الثلاثي، ثم أحيل على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أدلى برأيه في المشروع، وهو الآن في طور الصياغة النهائية لإخضاعه لمسطرة المصادقة؛

- إصدار المرسوم التطبيقي للمادة 16 من مدونة الشغل، وهذا شحال كيتسنى؟ شحال هاذ المرسوم كينتظر؟ من 2003، منذ 2003 منذ تاريخ إصدار مدونة الشغل وهو ينتظر، الحمد لله ها احنا خرجناه، بطبيعة الحال بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛

- عقد يومين دراسيين حول مدونة الشغل بحضور الأطراف الثلاثة: الحكومة والنقابات وممثلي المشغلين، وبحضور خبراء، قصد إيجاد أرضية لانطلاق تشاور شامل حول القضايا التي تهم مدونة الشغل.

بخصوص إصلاح منظومة التقاعد، فقد تم الاتفاق على إدراج هذا الملف ضمن الحوار الاجتماعي، في أفق إطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، من خلال إرساء نظام القطبين العام والخاص، وفق ما ستسفر عنه النتائج الأولية أو ما ستسفر عنه نتائج دراسة إصلاح أنظمة التقاعد التي ماتزال جارية.

صحيح المرحلة الأولى والثانية ديال الدراسة تمت، باقي المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة التي إن شاء الله ستتم قريبا.

التشاور من أجل وضع ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين ويرسي قواعد الحوار الاجتماعي، هاذ الشي كامل تم في هذه المرحلة.

ولأجل تفعيل الحوار الاجتماعي الموضوعاتي أيضا وتثمين مخرجاته، وعلى الرغم من تفشي جائحة "كوفيد-19" واستمرار تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فقد حرصت الحكومة، بتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين والتشاور معهم، على مواصلة تفعيل الهيئات الثلاثية التركيب التي تعنى بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي، حيث تم في هذا السياق عقد دورات الهيئات التالية:

- الدورة التاسعة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر (5 يونيو 2020) وعقد اجتماع عن بعد للجنة المصغرة المنبثقة عنه عبر تقنية التناظر عن بعد؛

- الدورة الحادية عشرة لمجلس المفاوضة الجماعية بتاريخ 29 دجنبر 2020، وعقد اجتماعين للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

- الاجتماع الثامن للجنة الثلاثية المكلفة بالسهر على التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بالتشغيل المؤقت، التي انعقدت بتاريخ 06 فبراير 2021، ثم عقد اجتماعان للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

وأخيرا، اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 30 دجنبر 2020.

وأريد أن أحيي جميع الأطراف الذين شاركوا في الانعقاد المنتظم، على الرغم من ظروف الجائحة لهذه اللجان ولهذه المجالس.

يمكن أن أقول أيضا في المحور الثاني أن الحوارات القطاعية عموما قد استمرت، وذلك تفعيلا لمضامين منشور رئيس الحكومة بتاريخ 5 يونيو

2017، المتعلق بتفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي، وتنفيذا لمقتضى اتفاق 25 أبريل بمتابعة الحوار بخصوص القضايا القطاعية الفئوية، على الرغم من أن هذاك الاتفاق الثلاثي المنبثق عن الحوار الاجتماعي قد نص فعلا على حل وأوجد حلولا لعدد من الإشكالات القطاعية، وخصوصا في قطاع التعليم.

فقد عملت القطاعات المعنية مشكورة على مباشرة حوارات قطاعية لإيجاد حلول للمشاكل العالقة واتخاذ التدابير، وعقدت عدد من الاجتماعات واللجان أسفرت عن تسوية بعض الملفات والوضعيات العالقة، لكن لا تزال هناك عدد من الملفات التي يجب أن يستمر الحوار متواصلا بشأنها في مختلف القطاعات، ولا حاجة إلى أن أتوقف عن القطاعات التي سوت عددا من الملفات، مثلا في قطاع التربية الوطنية سويت تقريبا 7 ملفات لا حاجة إلى أن أذكرها، وفي قطاع الصحة أيضا كانت بعض الملفات قد سويت، لكن أريد أن أقول بأنه انطلاقا من مخرجات عدد من الأمور في الحوار الاجتماعي القطاعي في قطاع الصحة، المجلس الحكومي المقبل كله سيكون مبني على الصحة، فيه 2 مشاريع قوانين من بينها القانون المحدث الذي سيمكن من إحداث، هو غير غادي يفتح المجال القانوني لإحداث الوظيفة العمومية الصحية، وأيضا سيصادق على مشروع مرسوم لمدونة الأخلاقيات الصحية، وهذه لأول مرة غادي تولي عندنا في بلادنا، والتي أعدتها الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء مشكورين، وأيضا بعض مشاريع المراسيم المرتبطة بتسوية بعض الملفات العالقة، والتي والحوار اللي كان مع الشركاء انتهت إليها.

إذن احنا مستمرون في هذا الموضوع، ولكن سأرجع إلى مجالات أخرى ديال مخرجات حوارات أخرى مع مختلف الهيئات الاجتماعية والمهنية.

في الجماعات الترابية أيضا، وتطبيقا لمخرجات الاتفاق المبرم في 25 دجنبر 2019 مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، فقد تم تسوية عدد من الملفات، من بينها تسوية وضعية الأعوان المؤقتين سابقا الحاصلين على شهادة الإجازة في التعليم العالي أو ما يعادلها قبل فاتح يناير 2011، وذلك بناء على ترخيص استثنائي لرئيس الحكومة بتكلفة مالية تناهز 440 مليون درهم، وإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية، والذي هو كان أيضا من مخرجات ذلك الحوار الاجتماعي.

وأيضا، في عدد من القطاعات الأخرى هناك حوار اجتماعي عموما مستمر وأحيانا متعثر، وظروف الجائحة عندها دور كبير، التشاور مع المهنيين اللي هو أيضا جزء من الحوار الاجتماعي لمواجهة تداعيات الجائحة كما أشرت من قبل، هناك فتح الحوار لجميع الهيئات المهنية أيا كان نوعها، لأن احنا كنعتبرو أن الإنصات جزء من مهمتنا، ولذلك هذا الحوار امتد في جميع القطاعات وعلى مستوى رئاسة الحكومة، ودائما كنت أحث جميع القطاعات على أن تستقبل جميع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين بدون حدود، لأن في الفترة ديال الجائحة كانت فعلا صعوبات كبيرة، والحوار هو الذي سيمكننا من أن نعرف عددا من الإشكالات الجزئية التي قد لا ننتبه إليها وقد لا تعكسها التقارير التي ترفع عادة واللي كتعكس عدد من الإشكالات، ولكن بعض الإشكالات كيعرفوها غير مواليها اللي عايشين بها واللي حاسين بالضرر ديالها واللي نازل عليهم الدق، هاذوك هوما اللي خاصنا نصنتو ليهم باش نعرفو هاذ الآهات ديالهم وكيفاش كينظرو للأمور.

وأيضا اللي كتعطينا مقترحات كيف ممكن أن نحل تلك الإشكالات، ولذلك عدد من الإجراءات اللي قامت بها الحكومة بالمناسبة في مواجهة الجائحة قامت الحكومة بما يقرب 1000 إجراء على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي، واحد المرة راه عرضت كنا وصلنا 500 إجراء في يونيو، من بعد كل مرة كنزيدو إجراءات إما بالتشريع وإما بالتنظيم وإما الإجراءات الجزئية التي تقوم بها القطاعات أو تقوم بها الحكومة ككل.

من الأمثلة على هاذ الحوارات، قطاع سيارات الأجرة، ذلك أنه في إطار تدارس آثار جائحة كورونا على قطاع سيارات الأجرة الذي يشغل ما يناهز 150 ألف شخص، تم الحرص على عقد سلسلة من الإجراءات مع ممثلي هذا القطاع على مستوى وزارة الداخلية بالخصوص وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي، بهدف اعتماد الإجراءات اللازمة لمساعدة المهنيين لتدبير هذه الظرفية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات المتخذة لمواكبة ودعم القطاعات المتضررة.

مكنت التدابير المتخذة لفائدة مهنيي النقل بواسطة سيارات الأجرة، من ضمان استفادة هذا القطاع من مجموعة من الإجراءات المتخذة:

- فتح المجال لسائقي سيارات الأجرة لتقديم طلباتهم لأجل الاستفادة من الدعم المالي المخصص للأسر والمهنيين المستقلين والعاملين في القطاع غير المهيكل والمتضررين من انعكاسات هذا الوباء، وقد بلغ عدد السائقين المستفيدين من هذا الدعم ما يفوق 115.000 سائق بمختلف العمالات والأقاليم؛

- تأجيل تسديد أقساط القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار حتى 30 يونيو 2020 دون تحمل الفوائد الجزائية، وذلك في حدود 3000 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض السكن و1500 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض التجهيز بما فيه قروض اقتناء المركبات المستعملة كسيارات أجرة؛

- الاستفادة من التخفيض بالنسبة لتأمين سيارات الأجرة خلال فترة الحجر الصحي، وذلك وفق معدلات أقرتها شركات التأمين قد تصل إلى 30%؛

- استفادة بعض أسر سائقي سيارات الأجرة في العديد من العمالات والأقاليم من المساعدات الغذائية؛

- مواكبة مهنيي سيارات الأجرة لمواصلة واستئناف نشاطهم بصفة آمنة بعد التخفيف من إجراءات الحد من التنقل.

وغيره كثير، ويمكن أن أقول هذا غير نموذج يمكن نعطيو نماذج أخرى، ولكن هاذ النموذج لأن حتى الإجراءات الاحترازية التي يطلب من أي

قطاع يديرها كتدار عن طريق الحوار مع أرباب القطاع، مع المهنيين، لأن إلى ما كانش هذاك الحوار ما يمكنش نتفاهمو على الإجراءات الاحترازية التي يجب أن يأخذوها بعين الاعتبار ويلتزمو بها في مُكنتهم، وأيضا الجهات الصحية كتكون دائما مشاركة في هذه الحوارات، وكنخرجو بدفتر تحملات اللي هو دفتر تحمل متفق عليه اللي أشنو هي الإجراءات الاحترازية اللي التزمو بها، باش حتى السلطات العمومية التي تراقب كتكون عندها المرجعية المتفق عليها وبالتالي دوزنا الحمد لله في عموم القطاعات اللي شملها هذا الحوار وهاذ دفاتر التحملات، هذه عموما الحمد لله تجاوزنا الفترة ديال الجائحة بطريقة آمنة عموما والحمد لله، وهذا شيء مهم.

وهنا بغيت نشكر هاذ الجهات كلها، لأن كان حوار مضني وكان حوار صعب في عز الأزمة اللي كانت ضاغطة عليهم، ولكن هوما بحس وطني عالي عرفو بأنه المشاركة في هاذ الورش الوطني عن طريق حوار مسؤول ومستمر شيء مهم جدا، يستفيد منه الجميع، كيستافدو منه هوما كمهنيين باش يستمرو في العمل ديالهم كمهنيين دون مخاطر عليهم ولا على المستفيدين من المهنة ديالهم المرتفقين، وأيضا يستفيد منهم الوطن من خلال مساهمتهم في الحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

قطاع النقل عموما حتى هو راه كانت حوارات، سلسلة من الاجتماعات، سلسلة من الحوارات مع النقابات المهنية ومع المهنيين ومع الهيئات المهنية اللي تم فيها وضع دفاتر التحملات وأيضا وضع عددا من الإجراءات الأخرى من غير دفتر التحملات لمواكبة هذا القطاع باش يمكن يتجاوز الإشكالات الضاغطة التي فرضتها جائحة "كوفيد-19".

راه كان ذاك الشي مضني، وصعب ومتعدد، ولكن الحمد لله نجحنا فيه.

قطاع التجارة هو أيضا الحمد لله كانت حوارات متتالية، وتنشكر المهنيين في هذا المجال، التجار راه هوما عصب الحياة فيما يخص إيصال جميع المواد اللي كيحتاجوها المواطنين، تجار القرب بالخصوص، وأيضا التجار الآخرين كلهم بالجملة وغيرهم كلهم والحمد لله كانت مشاركة قوية في حوارات من خلال الجمعيات المهنية ديالهم، ليس فقط وطنيا، واحنا كنعولو كثيرا أيضا على الحوارات الإقليمية والمحلية، ولأن أحيانا كتلقى واحد الحاجيات خاصة بصنف معين من الأسواق، صنف معين من التجار، صنف معين من الأنشطة، صنف.. أمكنة معينة، فلذلك الحمد لله أدت إلى واحد النتائج مهمة من خلال عدد من الإجراءات المتعددة، سير الإجراءات كلها أشادت الحمد لله هذا القطاع ديال التجارة وفات باش نتجاوزو هذه المرحلة الصعبة ديال جائحة "كوفيد-19".

لكن، هناك جانب ثالث أريد أن أتوقف عنده، اللي هو التشاور مع مختلف الفئات المعنية بتعميم التغطية الصحية، ذلك أنه في إطار توسيع الحماية الاجتماعية، عملت الحكومة على فتح المشاورات مع مختلف الفئات المعنية بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون الآخر بإحداث نظام المعاشات بالنسبة لهذه الفئات من المهن الحرة.

ونتيجة عدد من المشاورات التي أسفرت عن إصدار المراسيم الخاصة بعدد من الفئات: العدول، القوابل، المروضين الطبيين، المرشدين السياحيين، المفوضين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين، النساخ، التراجمة المقبولين لدى المحاكم، وهناك مراسيم الآن تقريبا في مراحل الإعداد الأخيرة لعدد من الفئات الأخرى، وتواصل الحكومة بشكل جدي المشاورات مع الفئات المتبقية لتسريع انخراطها في نظام التغطية الصحية الأساسية، سواء تعلق الأمر بالفئات المعنية بالاتفاقيات الثلاثية التي وقعت يوم 14 أبريل 2021 أمام جلالة الملك حفظه الله، والتي تهم التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين، وأيضا نظام المقاول الذاتي، نظام المحاسبة، وهاذو كلهم خاضعين للمساهمة المهنية الموحدة، وهي فكرة المساهمة المهنية الموحدة في حد ذاتها كانت نتيجة الحوار مع المهنيين، قبل هذاك المناظرة الضريبية، والتي رُصدت في المناظرة الضريبية والحوارات التي تمت فيها، فهي كانت فكرة سابقة برزت مع المهنيين أنفسهم؛

ثانيا، الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية؛

ثالثا، الفلاحين، أو أيضا الفئات الأخرى التي اللي هي المهن المنظمة، والتي إن شاء الله الفئات المتبقية ستشملها.

ويمكن أن أقول بأن الحوار لا يزال مستمرا إلى اليوم مع هذه الفئات نفسها أو مع فئات أخرى، لأن حتى أثناء التنفيذ كيبقى الحوار مستمر في تجاوز إشكالات التنفيذ، كتجي كتنفذ واحد الإجراء اللي هو متفق عليه، ولكن أحيانا كنتفاجأو نتيجة ظروف الجائحة من جهة أو نتيجة بعض العوائق العملية التي تبرز في الطريق، تحتاج إلى حوار مستمر باش نلقاو الحلول لهذه الإشكالات وهذه العوائق، وهذا ما نحن مستمرون فيه إن شاء الله، وغادي يمكن هذا الورش الواسع وهذه الثورة الاجتماعية، والتي أعلن عنها جلالة الملك، وخصوصا في المرحلة الأولى ديال تعميم التغطية الصحية في 2021-2022 إن شاء الله باش نتجاوزو 95% من من التغطية الصحية في آخر هذا الورش.

أريد أن أشير إلى نقطة كنت أشرت لها في البداية، ولكن عاود نرجع لها، أريد أن أقول بأنه بسبب ظروف الجائحة، وفي مارس 2020 كنت قد عقدت شخصيا مع الأحزاب السياسية بجميع أطيافها الممثلة في البرلمان وغير الممثلة ومع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية وأيضا مع غرف التجارة والصناعة ومع عدد من الجمعيات المهنية التي تمثل المهنيين الأكثر تمثيلية للمهنيين، كنت عقدت سلسلة لقاءات تشاورية، الهدف منها هو استجماع الآراء والأفكار والاقتراحات كيف يمكن أن نواجه ظروف الجائحة، وفعلا كنا توصلنا في رئاسة الحكومة بـ 23 مذكرة من قبل هذه الهيئات، ويمكن أن أقول أن هذه المذكرات كان بعضها سببا في أن بعض الاقتراحات اخذينا بها.

فلذلك، هناك سلسلة من الاقتراحات التي وردت في تلك المذكرات والتي وجدت طريقها إلى التنفيذ بعد ذلك، وهذه الاقتراحات التي وردت

من هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والفاعلين المهنيين، والتي التزمت الحكومة بتطبيقها في الأخير هي مرتبطة إما بمواجهة انتشار الوباء أو بالتقليل من التداعيات ديال الجائحة وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي.

وأخيرا، أريد أن أشير إلى أن الحوار مستمر أيضا مع عدد من المهنيين ومن الهيئات المهنية المتضررة من جائحة "كوفيد-19"، ذلك أنه صحيح يمكن أن أقول بأن رئاسة الحكومة قد توصلت من مارس 2020 إلى مارس 2021 بما يزيد عن 550 مذكرة أو مراسلة، من غير هاذوك المذكرات اللي قدمت بعد حوارات مباشرة، هاذو هيئات، جمعيات، مؤسسات، نقابات... إلخ، بطبيعة الحال تضم شكايات وتضم سيئلا من المقترحات العملية المختلفة، ومن غير المراسلات أيضا التي وصلتنا من قطاعات اقتصادية مختلفة أيضا، ماشي فقط مهنية واجتماعية، هذا كله احنا نرصده، أنشأنا خلية خاصة لتتبع ودراسة هذه المذكرات والمراسلات أو دراسة وتتبع الشكايات، إن كانت القضية تتعلق بالشكايات، ودراستها بكامل العناية، بكامل المسؤولية والتفاعل معها.

بطبيعة الحال، دائما كنسقو مع القطاع المعني، كنرسلو نسخة إلى القطاع المعني، كنبقاو متابعين لنعمل، إما بعدها كنكون أساس ديال لقاءات تواصلية مباشرة إما في رئاسة الحكومة أو في القطاعات المعنية، وبغيت نشكر عدد من القطاعات لأن كانت معبأة على الرغم من ظروف الجائحة، على الرغم من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كانت دائما تعطي للحوار واحد الأهمية.

وبالتالي فهذه أعطتنا عدد.. سيل من الإجراءات، التي أفادتنا بعد ذلك في مواجهة هذه الجائحة وفي مواكبة هذه القطاعات.

أريد أن أشكر جميع هاذ الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين وغيرهم، الذين أبانوا عن روح عالية في هذه المرحلة ديال الجائحة واللي كانت صعيبة، اللي كانت صعيبة، وأريد أن أؤكد بأن الحكومة تعتبر هاذ الشركاء جميعا شركاء أساسيين وفاعلين حقيقيين من أجل إنجاح هذه الإصلاحات الضرورية.

ما هي النتائج أو بعض النتائج ديال هاذ مختلف التدابير التي نتجت عن هذه الحوارات المختلفة ؟

بغض النظر عن الاتفاق الثلاثي، والذي كان اتفاقا تاريخيا وكبيرا ومهما، والذي الحكومة كتعتبر أن الجانب اللي كيخصها وخصوصا الجانب المالي وجانب فتح الحوار في عدد من التشريعات وفت به، فإن الحوارات الأخرى المختلفة أفادت كثيرا، والإجراءات اللي خرجنا منها على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي واللي اخذات الطريق ديالها إلى التنفيذ، استطاعت تمكنا من نجاحات مهمة في مواجهة الجائحة، نجاحات عامة في مواجهة الجائحة، انتوما كتعرفوها، ولكن نجاحات خاصة مرتبطة بقطاعات معينة.

أولا، أول نجاح هو أننا استطعنا نوقعو برامج تعاقدية لدعم قطاعات معينة وإقلاعها بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا والتي ما تزال متضررة، وأنتم تعرفون بأن عدد من عقود برامج وقعت، واخا انتهينا من الدعم في يونيو، إلا أن التعديل اللي دخلنا في المرسوم بقانون يقضي بأن القطاعات الأكثر تضررا تبقى نفس الإجراءات الدعم ديالها لدعم الأجراء ديالها بالخصوص أو المواكبة.

وبالتالي، فاحنا اليوم عندنا عدد من عقود برامج تهم القطاع السياحي وتهم متعهدي الحفلات والملتقيات، تهم قطاع الترفيه والألعاب، تهم قطاع الصحافة، تهم الصناعات الثقافية والإبداعية، تهم القاعات الرياضية الخاصة، تهم دور الحضانة وتهم أرباب المطاعم وكلهم بطبيعة الحال يستفيدون، وهاذ الإجراءات ديال الدعم المتعلقة بهاذ عقود البرامج الثمانية أخيرا زدنا مددناها حتى لـ 30 يونيو 2021، كانت تنتهي في دجنبر ومن بعد مددناها إلى 2 أبريل، من بعد مددناها إلى 30 يونيو 2021، وهذا ناتج عن الحوار المستمر الذي أجريناه مع هذه الجهات ومع غيرها.

ثانيا، الإجراءات التي اتخذت بالنسبة للمقاولات، الحمد لله هذا أدى إلى أنه على الرغم من ظروف الجائحة الضاغطة عالميا ماشي فقط وطنيا، وإلى الضغوط اللي كانت على المقاولات في هذا المجال إلا أن معدل إفلاس المقاولات سجل سنة 2020 انخفاضا بـ 22% بالمقارنة مع إفلاس المقاولات سنة 2019، هذه إحصائيات رسمية موثقة، وأيضا الحفاظ على جزء كبير من هذه المقاولات، مما مكن من استرجاع أكثر من 157.000 منصب شغل بين الفصل الثاني والفصل الرابع من نفس السنة.

وبالتالي، فإلى رجعنا للإحصائيات ديال المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الربع الأول ديال 2021، فإنه يساوي تقريا يزيد قليلا في عدد الشهور أو ينقص قليلا على ما هو مسجل في الربع الأول ديال 2020، معنى ذلك على الرغم من ظروف الجائحة وضغوطها إلا أن التسجيلات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقي الالتزام به نتيجة المواكبة اللي كاينة ونتيجة الدعم اللي كاين للقطاعات الاقتصادية المعنية، ولكن بالخصوص نتيجة واحد العملية كبيرة قامت بها الحكومة في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الأنشطة الأكثر اللي غتستافد منها البلاد في هذه الظرفية، جزء من النسيج وجهناه للكمامات، جزء من الصناعة وجهناه لهذاك المحلول المعقم، (solutions hydroalcooliques) اللي كنا كنتجو صفر (0) في مارس 2020، ولينا بعد شهرين، 3 أشهر كنتجو 100% وهكذا، عدد كبير من توجيه النشاط الاقتصادي إلى الأنشطة المطلوبة محليا، وهذا كان فيه دعم من قبل الحكومة، دعم للمقاولة، لأن الدعم للمقاولة الموجه للإنتاج سيؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل وربما إحداث مناصب شغل جديدة.

بطبيعة الحال، التدابير الخاصة بمواكبة الفئات المتضررة الهشة عرفتوه، وتحدثت عليه طويلا، وهو الذي أدى إلى أن معدل البطالة في المغرب

ارتفع صحيح بـ 2 نقط، ولكن بالمقارنة مع الدول الأخرى التي عانت من جائحة "كوفيد-19" يعني ما يمكنش نقارنو نهائيا، وقد أتيت بالأرقام ما عقلتش واش هنا ولا في مجلس المستشارين (المقصود: النواب)، راه جبنا الدول دولة دولة، كاين 14%، 17%، 15% والمغرب 11.9% في دجنبر 2020، وأيضا على حسب الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، فإن الجهد الذي قامت به الحكومة إما عن طريق المساعدات المباشرة أو عن طريق دعم الجهود المرتبطة بمختلف القطاعات، وأيضا أظن حتى الاتفاق الثلاثي حتى هو ساهم نسبيا، أدى إلى مواجهة تداعيات الجائحة على مستوى الهشاشة والفقر، وبالتالي انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار 9 نقط على المستوى الوطني: انتقل من 11.7% قبل تحويل المساعدات الحكومية إلى 2.5% بعد تحويل المساعدات الحكومية، وعلى التوالي 7.1% إلى 1.4% في المناطق الحضرية و19.8% إلى 4.5% في المناطق القروية على حسب إحصائيات موثقة التي أتت بها المندوبية السامية للتخطيط، وهو يعني أن جميع الإجراءات ديال المواكبة التي قامت بها الحكومة كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضعية الاجتماعية ديال المواطنات والمواطنين.

هذا لا يعني بطبيعة الحال، معشر السيدات والسادة، أن الجائحة ما كانتش عندها تأثيرات سلبية، ما تزال هناك تأثيرات سلبية، ونحن واعون بهذا ولكن استطعنا أن نتفادى الأسوأ واستطعنا أن نخفض هذه التأثيرات السلبية إلى الحد الأقصى.

وأريد أن أقول، مرة أخرى، بأننا ملتزمون بالمضي في هذه الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، من خلال الحوار مع مختلف الشركاء، سواء كانوا شركاء اجتماعيين أو كانوا شركاء مهنيين أو كانوا شركاء اقتصاديين، لأننا نعتبر بأن هذا الحوار المستمر هو دعامة أساسية لترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا ولتوطيد السلم الاجتماعي ولإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا الوباء وهذا البلاء وأن يوفقنا لما فيها الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعة، تعقيبا على جواب السيد الرئيس، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحية للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

واحنا بصدد مناقشة موضوع الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة "كوفيد-19"، اسمحو لي نهنأ باسم فريق الأصالة والمعاصرة الطبقة العاملة والمركزيات النقابية بمناسبة تخليد اليوم العالمي للعمال، ونعبر عن تأثرنا البالغ باختفاء الأجواء الاحتفالية والنضالية المخلدة لهذا الحدث، بسبب إكراهات الحجر الصحي وما كيمثل ذلك من حرمان الأجراء ومركزياتهم النقابية من فرصة سنوية للتعبير الجماعي والمؤسساتي على المطالب والانشغالات وكذلك للاحتفاء بالمكتسبات والتطلع لتعزيزها وتثمينها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

للسنة الثانية على التوالي كتخلد الطبقة العاملة عيدها الأممي، في ظل ظروف وأجواء استثنائية مرتبطة بجائحة كورونا، اللي ما زالت مستمرة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وكتبقى فئات الأجراء والشغيلة بجل القطاعات، الفئة الأكثر تضررا بنسب متفاوتة ومختلفة، ولولا المبادرات الحكيمة والمتبصرة والاستباقية لجلالة الملك، لكنا في وضع آخر لا قدر الله، وهنا كنضمو صوتنا لصوت المركزيات النقابية الداعية للالتزام باستئناف الحوار الاجتماعي وبمأسسته، حتى يبلغ الأهداف المنتظرة منه.

هذا الحوار اللي أبان عن نجاعتو كأداة قوية قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عملت حكومتكم منذ بداية الأزمة الصحية ببلادنا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بسن سياسة احترازية، وذلك لتفادي المخاطر الناجمة عن انتشار الوباء، من خلال الإعلان المبكر عن حالة الطوارئ الصحية كآلية وقائية واستباقية، ومن خلال تطبيق الحجر الصحي كتدبير مرحلي للظرفية الاستثنائية، ولكن كتبقى الفئات الهشة جد متضررة من فرض هاذ الحجر الصحي، واللي كتشتغل بقطاعات مهيكلة وغير مهيكلة، واللي تضرر داخلها كثيرا بسبب الجائحة اللي لازالت مستمرة، واللي أثرت على المنظومة الاقتصادية، بحيث مجموعة من المقاولات توقفت عن العمل وأغلقت أبوابها بشكل نهائي، في حين توقفت أخرى بشكل مؤقت، هاذ الشي اللي أدى لتراجع الاستثمارات والصادرات وإلى انهيار أرقام المعاملات وكذلك إلى تسريح آلاف العمال، مما أثر بشكل كبير على وضعية أسرهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بكل موضوعية، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، فإن تحقيق التنمية المندمجة والشمولية ببلادنا كيواجه عدة إكراهات، واللي هي ناتجة عن سياسات عمومية قطاعية أحادية الرؤية، واللي ساهمت إلى حد كبير في تعميق الاختلالات السوسيو اقتصادية والاجتماعية، وهاذ الشي اللي أكده جلالة الملك في خطابيه أمام هاذ البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017 و18 أكتوبر 2018، بحيث دعا جلالة الملك لإعادة النظر في نموذجنا التنموي وتزامن إعداد النموذج التنموي الجديد لبلادنا مع انتشار الوباء وفرض الحجر الصحي، والذي أبان عن عمق الاختلالات المعيقة لهاذ التنمية المنشودة، فهو كذلك فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، في أفق بلورة سياسة تنموية جديدة، واللي كترتكز أساسا على القطاعات الاجتماعية، من خلال تأهيل قطاع الصحة والتعليم والاقتصاد المحلي والتضامن الاجتماعي، وكذلك من خلال تنظيم الاقتصاد غير المهيكل، علما أن الجائحة بقدر ما كشفت عن انتشار الفقر والبطالة وأزمة السكن وأبانت عن مدى ضعف عدة قطاعات حيوية وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية، فهي كذلك محطة لإعادة النظر في اختيارات وأولويات النموذج التنموي الجديد لبلادنا، واللي يجب أن يبنى انطلاقا من تشخيص الوضعية الراهنة المتسمة بالطوارئ كأرضية لبلورة نموذج تنموي كيراعي كل الأبعاد وكيستحضر كل ما تم استنتاجه خلال هذه الأزمة، خاصة إشكالية الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بادرت حكومتكم منذ بداية الأزمة الصحية وفي وقت مبكر، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بسن سياسة احترازية وكذلك بإحداث صندوق الدعم المخصص لتدبير جائحة كورونا كآلية لدعم المتضررين، خاصة الفئات الهشة اللي توقفت عن العمل، والحال أن حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية وأعداد الفئات الهشة كيجعل معظم المغاربة عاجزين عن مواجهة أي أزمة محتملة، وهاذ الشي اللي اتضح جليا في لحظة زمن كورونا اللي عرت عن مدى ضعف وهشاشة التغطية الاجتماعية لمعظم المغاربة العاملين بالقطاع المهيكل أو غير المهيكل أو العاطلين.

وهنا جاء الإعلان الملكي عن الثورة المجتمعية والملحمة الاجتماعية المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية، واللي غادي تساهم - لا محالة - في إنشاء مجتمع أكثر تضامنا وأقل طبقية وتفاوتا وغيكون لها آثار مباشرة على اقتصادنا الوطني وعلى المواطن، وغادي تمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة المواطن، وغتمكن العمال من حقهم في العمل اللائق.

كل هذا في تحد موضوعي وإنساني للنظريات الاقتصادية اللي كتعتبر أن الاقتصادي يسمو على الاجتماعي، وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن حكومتكم مدعوة لاستلهام العبر من نبل مقومات وتوجيهات الفلسفة الإنسانية والاجتماعية لجلالة الملك، من خلال التنزيل السليم والفوري لهذه المبادرة الملكية غير المسبوقة على أرض الواقع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على عدة قطاعات اقتصادية وحيوية بالعالم القروي وبالمجال الحضري، بل وعملت على تعميق الاختلالات السوسيو مجالية، بحيث أن نسبة الفئات الفقيرة ارتفعت بفقدان الفئات الهشة لمصدر دخلها، وهاذ الشي نتيجة فرض الحجر الصحي، وبالتالي مجموعة من الحرفيين والتجار والعمال توقفو عن عملهم بصفة مؤقتة أو بشكل نهائي.

فإذا كانت إشكالية الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية مزعجة قبل جائحة كورونا، فإن زمن كورونا زاد في تعميقها إلى حد صارخ، علما أن الفئات والدعم المخصص للمتضررين فهو ما شملش جميع الفئات العمرية والمهنية، وحتى الفئات المستفيدة منه فهي كتعاني من عدم كفايتو، نظرا لتعدد أفراد الأسرة وغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الكراء والماء والكهرباء والأدوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

موازاة مع الورش الملكي الكبير المرتبط بالعناية بالعنصر البشري من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، فإن حكومتكم مدعوة أكثر مما مضى إلى:

- عقلنة وتقويم وتصحيح تدخلاتها في العديد من القطاعات، وكذلك إلى التفاعل الإيجابي مع مجموعة من المقترحات، في سياق استخلاص الدروس والعبر من جائحة كورونا واستحضارها ضمن أولويات النموذج التنموي الجديد لبلادنا، ومنها دعم القطاعات والفئات المتضررة من انتشار الجائحة؛

دعم ومواكبة المقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها خزان مهم للتشغيل، بحيث كتشكل 95% من نسيجنا المقاولاتي؛

- تقوية الإدارة الرقمية وتعميمها على جل القطاعات مع تسهيل المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إلى الخدمات وتعميم تغطية شبكة الانترنيت، خاصة بالمناطق الجبلية والمناطق النائية بالعالم القروي؛

- الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف العيش والاستقرار والحد من التفاوتات المجالية بين الجهات وبين المدن والقرى؛

- هيكلة اقتصادنا الوطني من خلال تنظيم الاقتصاد غير المهيكل وتشجيع الابتكار ودعم الكفاءات الوطنية؛

- إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر، وذلك للحفاظ على التوازن، لأن اقتصادنا الوطني ضعيف وهش وعرضه التصديري محدود وغير متنوع، ولا يقوى على منافسة المقاولة الأجنبية، لا في الداخل ولا في الخارج، بحيث أن عجز الميزان التجاري لبلادنا في تفاقم مستمر مع جميع الدول بدون استثناء، حتى مع مصر وتونس؛

- ويجب كذلك مواصلة دعم صمود القطاع الفلاحي واللي وصفه جلالة

الملك بالقطاع الوازن واللي أبان عن قوة ومناعة غير مسبوقتين أمام جائحتي كورونا والجفاف، وذلك بفضل مخطط حكومتكم "المغرب الأخضر" وبفضل المجهودات الكبيرة لجنود الخفاء الفلاحين والفلاحات والعاملين والعاملات بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال مواصلة دعم دينامية التنمية الفلاحية في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر"، مع الرفع من الدعم اللوجيستيكي المخصص للصادرات الفلاحية للتقليص من منافسة منتوجات فلاحية لدول صاعدة كمصر وتركيا اللي كتستافد من وفرة مياه السقي ومن انخفاض عملتها الوطنية ومن دعم كبير، إما بشكل مباشر أو عن طريق التخفيض الضريبي؛

- إعفاء الاستثمارات الفلاحية والمدخلات من الضريبة على القيمة المضافة، في انتظار تفعيل مبدأ "حياد الضريبة" على القيمة المضافة (la neutralité de la TVA[1]) واللي كيتحمل ثقلها بشكل غير منصف وغير عادل وبشكل غير معقول الفلاحين وخاصة صغارهم، واللي دعا جلالة الملك إلى إنصافهم؛

- معالجة إشكالية شح الموارد المائية اللي كتهدد مستقبل الفلاحة بعدة مناطق من بلادنا وإنصاف فلاحي أراضي "الكيش" وأراضي "الجموع" وأراضي ملك الدولة الخاص، من خلال تمكينهم من شواهد الاستغلال في انتظار تفويتها لمستحقيها؛

- التقليص من (la dette interne)، الدين الداخلي، لتمكين المؤسسات البنكية من توفير السيولة اللازمة لاستثمارات المقاولة الوطنية والحرص على المواكبة المواطنة والفعالة للمؤسسات البنكية للمواكبة.. والمواكبة المواطنة للمقاولة (les PME[3] et les TPE[2]) مع التخفيض من نسبة الفوائد البنكية اللي هي جد مرتفعة وما تتحفزش على الاستثمار.

وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، المقاولة الوطنية تتعاني وتتنتظر منكم العمل على التخفيض من نسبة الفوائد البنكية ولو بنقطة واحدة (qu'un point) من أجل واحد (la relance)، واحد الانطلاقة جديدة وجيدة لاقتصادنا الوطني.

ويجب كذلك تشجيع السياحة الداخلية والتقليص من الواردات والتشجيع في إطار "التمغرابيت" على استهلاك المنتجات المجالية ومنتجات الصناعة التقليدية وجميع منتجات بلادنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

أخواتي إخواني،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أتناول الكلمة لأناقش وأبدي رأي الحزب بخصوص ما جئتم به، السيد رئيس الحكومة المحترم.

وفي البداية، لابد أن أسجل تحفظي على ما ورد في عرضكم، والذي جاء حاملا لعدة معطيات حول ما أسميتموه بـ "التدابير الفعالة" لحكومتكم في تعاملها مع تداعيات الجائحة.

نعم، فهي أرقام ومعطيات تنطوي على قدر كبير من التأويلات ومن المناورات، المناورات السياسية.

وبتمعن فيما أوردتموه، يسجل الفريق الاستقلالي أن تدابير حكومتكم لتداعيات الجائحة كان بعيدا عما كان ينتظره المواطنات والمواطنين من حكومتكم بالنسبة لكل فئات المجتمع وفي كل جهات المملكة.

فخلال ما يزيد عن سنة وشهرين من تدبيركم للجائحة، يظهر أن الإجراءات المتخذة من طرفكم يطبعها الارتجال والتردد وغياب النظرة الشمولية والاستباقية في التعامل مع الأزمة، فقطاعات عريضة وعريضة جدا من المجتمع وفئات ظلت خارج اهتمامكم، بالأساس أرباب المقاهي والمطاعم والعاملين فيها، وإلى اليوم لازالت تعاني من اليأس والإحباط، حتى ما تم الوعود به بأن المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيتلقون تعويضا بـ 2000 درهم، 40 ألف ريال، هذا ظل سرابا ثم سراب، لم يتوصلوا بأي شئ، وأرددها، وأنا على يقين وباتصال مباشر مع مجموعة كبيرة من عمال المقاهي، لم يتوصلوا بتعويضاتهم، رغم انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذلك مموني الحفلات وآخرون كثيرون.

فأي تدابير قمتم بها لهذه الفئة؟ بالتأكيد لا شيء.

وهنا أسائلكم:

ماذا قدمتم لأجراء الفنادق والحمامات والحلاقة والعاملين في قطاع السياحة بأكمله، وعلى رأسهم وكالات الأسفار والنقل السياحي والمرشدين السياحيين ومغاربة العالم، الذين ظلوا عالقين دون أية إشارة منكم؟

هذا يسجل على حكومتكم، يسجل عليها إهمالكم لفئة عريضة من المغاربة ظلوا يائسين محبطين في الخارج، السيد رئيس الحكومة المحترم.

فهل في علمكم، السيد رئيس الحكومة، أن أكثر من ربع المقاهي تم إغلاقها؟ وأن معاناتهم نتيجة قرارات إغلاق سابقة خطيرة، خاصة في شهر رمضان؟ أي ذكاء هذا في هذا التصرف؟ وأي تدبير هذا، السيد رئيس

[1] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée
[2] **T**rès **P**etite **E**ntreprise
[3] **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises

الحكومة، وأنتم خير العاقلين؟ النهار سادين وفي الليل نسدو، كيفاش؟ أشنو اعطيناهم؟

فهذه الضربة كانت قاسية، وأنهم سيعانون هذه السنة كسابقتها في أداء نفقاتهم وأداء الضرائب، حتى الضرائب مستعدين يأديوها، السيد رئيس الحكومة، ولكن شوية دالرحمة، التخفيفات، الانتظارات؛ كلنا تنعرفو أن هاذ العام ما باعو ما شراو، شأنهم شأن باقي التجار والتجار الصغار.

احنا ما تنقولوشي أو ما تنشجعوش على التملص من الضريبة، هذا أمر وطني ضروري، ولكن غير شوية الرحمة، ممليو، ما يمكن ما كاينشي إجراءات ديال التخفيف والتخفيف فقط.

وبالأرقام والمعطيات، أسجل محدودية حكومتكم في تدبير الجائحة، وأننا أمام وضع اجتماعي واقتصادي مقلق جدا، على نحو ما سأبرزه من أرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنا ما تزايدش، وأنا تنشجع المعاملات اللي تدرتيو، اجتهادكم وارد، وتنشوفوه وما تنبخسوش العمل ديالكم، ولكن يظل غير كافي مثل قول الشاعر:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب

تمته ومن تخطئ يعمر فيهرم.

راه بزاف اللي مازالين يئنون تحت وطأة هذه، كاين فئات اللي استافدت، الله يجازيكم بخير، كاين اجتهادات، الله يجازيكم بخير، أنا ما تنديرش السياسة على بلادي، بقدر ما أنا دوري هنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، عليكم أن تتقبلوه، أنا أراقب وألاحظ وأنبه وأحفز وأعطي رأيي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

احنا في حزب الاستقلال ما تنديروش المعارضة من أجل المعارضة، ولكن تنقول لك برافو درتي عمل مزيان، درتي عمل مزيان في بعض الجهات، مثلا درتي عمل جبار في التعيين في المناصب السامية، هذا يسجل لكم، مزيان، ومازلتم تمطرون الإدارة بأطر، وما زلتم تقمعون جزء كبير من ذوي الكفاءات، غيخاصنا ينتمي لشي حزب، واللي هو مازال ياله هكا وهكا تيبقى هذا اللي قلنا يعمر فيهرم.

أنا تنأكد، السيد رئيس الحكومة، أن الإحصاءات اللي غنقول لكم دابا راه صادرة عن مؤسسة حكومية، تراجع دخل الأسر وفي قدرتها الشرائية، فقد تقلص مدخول متوسط الدخل الشهري للنشيطين 50% حسب المندوبية السامية للتخطيط، فقدان 260.000 منصب شغل في قطاع الخدمات، منها 196.000 في المناطق الحضرية وفي القطاع الفلاحي والصيد البحري، 208.000 وظيفة، كما تم فقدان 61.000 وظيفة في قطاع الصناعة والصناعة التقليدية، هاذ الصناعة التقليدية في عهد الحكومة اللي كان تيترأسها السيد عباس الفاسي، وزير الصناعة التقليدية صدر مرسوم يحث فيه المقاولين على استخدام الصناعة التقليدية في المعمار، علاش؟ باش يشجعو الصانع التقليدي، أشنو درنا احنا؟ (le modernisme)، هاذ التحضر راه ماشي هو، الهدف ديالنا القطاع الجيش الهائل اللي تيخدم في الصناعة التقليدية خاصو ينتعش وأي دار وأي مؤسسة، خاصة المؤسسات العمومية اللي انتوما تتسيروها، انتوما رئيس الإدارة المغربية، السيد رئيس الحكومة، نفرضو الجبس البلدي والزليج البلدي والخشب والأشياء اللي هي تقليدية، تحفيزا وتشجيعا، خاصة في هاذ المناسبة ديال الجائحة، وقانا الله من شرها ونجا العالم كله من مأساتها.

يسجل الواقع، السيد رئيس الحكومة، أن الآلاف لم يعد لهم آمال في إيجاد عمل، فمعدل النشاط تراجع من 44.9% إلى 43.5% سنة 2021، مع إغلاق عدد كبير جدا من المعامل والمصانع وما ينتج عنها من مآسي اجتماعية، لا تزيد إلا في اكتظاظ الشوارع بظواهر الإجرام والفساد.

يسجل الاقتصاد الوطني تراجعا في ساعات العمل في الأسبوع، 494 مليون ساعة إلى 394 مليون ساعة، أي بتراجع بنسبة 20%، السيد الرئيس.

وكم يؤلمني أن أرى ازدياد معدل البطالة وارتفاعها لمعدلات الفقر وأن ما تحقق من مكاسب في العقدين الأخيرين تأثر بالجائحة، وأن نرى الحكومة عاجزة على تقديم حلولا عملية للوضع، فقد سجلت البطالة في نهاية 2021: 14.8%، في حين بلغت 10.5% و10.7% و9.1% على التوالي سنة 2017 و2018 و2019.

إن ما قدمته من أرقام وإحصائيات وغيرها كثير، تؤكد بالملموس، ومما لاشك فيه، الدليل على محدودية ما قمتم به، ما قامت به حكومتكم من إجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، في غياب الحوار.

كم حاولت جاهدا إقناع نفسي بتحقيق ما أوردتموه في معرض جوابكم، لكن الواقع يمنعني من ذلك، إذ أنني أجد نفسي أمام أرقام مؤلمة وفشل الحكومة في الحد من جائحتها، وكيف لي أن أكون متفائلا مع انعدام الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، كما ظللتم تبشرون بذلك السيد رئيس الحكومة، مما دفعني لأن أصيح عاليا وأقول بصراحة وبالجرأة التي يتطلبها مني واجبي وخدمتي للوطن والمواطنين.

إن وعودكم تظل مجرد كلام والتزاماتكم تبقى مجرد وعود، وأن الواقع لا يعكس ما ترددونه في كل المحافل وفي العديد من المناسبات، وهي مناسبة لتأكيد موقفنا من تثمين القرار السامي لجلالة الملك في سنه للحماية الاجتماعية، هاذ الحماية اللي غتجعل واحد الثروة وثورة اجتماعية للتحسين والعناية بكرامة المواطنين؛ للأسف الذي أخشاه هو أن حكومتكم لن تستطيع التنزيل السليم لهذا الورش المهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لازلنا أو لازال الشعب المغربي يحن وينتشي بالحوار الاجتماعي في عهد حكومة عباس الفاسي، رغم الأزمة، فانخفاض السلاليم، الزيادة في الأجور، انخفاض السلسلة ديال الإعفاء من الضرائب على المقاولات فين احنايا؟

هاذ الحوار الاجتماعي كان ممأسسا في دورتين قبل المصادقة على قانون المالية وقبل فاتح ماي، فين احنا من المأسسة؟ حتى اللي وقعتو على 25 أبريل مازال ما التزمتوش به، واش في عهدكم مازال (SMIG[4]) و(SMAG[5]) هذاك (SMAG) ديال القطاع الفلاحي 60 درهم، والبوطاغاز كتدير 40 درهم، والبطاطا والمطيشة والقطاني فايتة لـ 20 درهم، واش في النهار كاين اللي يعيش بـ 60 درهم السيد رئيس الحكومة المحترم؟

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، ما عرفتش واش خاصني ضروري نذكر بذاك الملتمس، ولكن تيظهر لي بأنه من العبث أن أذكر به.

تفضل السيد الرئيس، السي عبد الصمد، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أستهل مداخلتي بالتعبير، نيابة عن فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عن استنكارنا للتصرف الاستفزازي الذي قامت به مملكة إسبانيا تجاه بلادنا، باستقبالها زعيم الكيان الانفصالي الذي تلاحقه جرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان، وهو السلوك الذي يتناقض مع علاقات حسن الجوار بيننا وبين المملكة الإسبانية، وهي مناسبة أيضا لدعوة الحكومة الإسبانية للقيام بما يلزم لتصحيح هذا الخطأ الجسيم.

ولا يفوتنا، كذلك بهذه المناسبة أيضا، أن نحيي الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وانتصاره ضد العدوان الإجرامي الصهيوني الغاشم الأخير، كما ننوه بمواقف بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا، في دعم الشعب الفلسطيني الأبي.

السيد رئيس الحكومة،

يشكل الحوار الاجتماعي الفضاء الذي يستوعب آراء أطراف إنشاء الإنتاج الثلاث ومشاوراتهم وتبادل المعطيات والتفاوض بشأن قضايا ووضعية الأجراء والمؤسسات والمرافق العمومية والمنشآت الإنتاجية، والحوار الاجتماعي جزء لا يتجزأ من نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، ما يجعل استدامته ومأسسته أمر مطلوب كي يؤدي الدور المنوط به ويضمن مشاركة النقابات في القرارات المنبثقة عنه، لاسيما في الظرفيات الاستثنائية وفي لحظة الأزمات التي تحتاج إلى التعبئة واستيعاب جميع الحلول الاستثنائية والتحملات التضامنية للتكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد والأعباء الناجمة عن تلك الأزمات.

وعلى ضوء ما استجد في السنة الأخيرة من تداعيات اقتصادية واجتماعية، تشكلت نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة في مواجهة جائحة كورونا، انكشفت الحاجة إلى ضرورة تحديث الحوار الاجتماعي وتجديده واتباع منهجية واضحة لأعماله وإرساء مأسسة قائمة له، كي يكون له دور حقيقي في الإجابة عن التساؤلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والإسهام في المشاريع الاجتماعية الإستراتيجية الكبرى التي تعتزم الحكومة القيام بها وبلورة تعهدات اجتماعية كبرى وطنية وقطاعية.

وإذ نؤكد أن المؤشرات والأرقام المسجلة في مجالات مختلفة ودون الالتفات للتقييمات السلبية الصفرية، رغم الظروف الصعبة، هي دليل على المجهود الذي بذلته حكومتكم في مواجهة هذه الأزمة، والمجهود المالي وانعكاس المال المترتب عن هذه الإجراءات.

ورغم ذلك، فإن ذلك لا يثنينا في فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عن تسجيل بعض الملاحظات وتقديم بعض المقترحات المتعلقة، خاصة بدور الحوار الاجتماعي ومأسسته وآثار ذلك على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحوار الاجتماعي في سياق الأزمة الحالية والتحديات التي تواجهه، والسؤال المهم:

- كيف يمكن للحكومة أن تصون وتعزز استخدام مؤسسات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في سياق الأزمة الناجمة عن تداعيات "كوفيد-19"؟

وتتمثل عناصر الإجابة عنه في:

- جعل الحوار الاجتماعي فرصة لمواجهة الأزمة، من خلال جعل المؤسسات الثلاثية الأساسية التي ينطلق منها التوافق الوطني حول البرامج الاستثنائية والخطط المتخذة في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الأزمة، ودعوتنا لفتح المشاورات بشأن التوجهات المعتمدة في قانون المالية، قبل عرضه على البرلمان، وتعزيز المقاربة التشاركية في الإصلاحات الاجتماعية الكبرى؛

- تفعيل مخرجات وقرارات اجتماعات المؤسسات الوطنية التي تمثل البناء المؤسساتي للحوار الاجتماعي ببلادنا، ومنها بالأساس "مجلس

[4] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[5] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti

طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية" و"مجلس المفاوضة الجماعية" و"المجلس الأعلى للتعاضد" وإشراك "المجلس الأعلى للوظيفة العمومية" في المشاورات التي تهم التغييرات المرتقبة على عمل وأداء الإدارات العمومية، ولاسيما مشروع الإدارة الإلكترونية.

لقد أبانت أزمة كوفيد وأثرها الاقتصادي واتخاذ بعض المقاولات لإجراءات تعسفية في حق الأجراء، في غياب آلية المفاوضة الجماعية وبطريقة غير مفهومة، مستغلين الظرفية التي تمر بها بلادنا للقيام بعملية تسريح العمال والتخلص ممن كانوا يشتغلون خارج الضوابط القانونية، دون تمتيعهم بحقوقهم التي يخولها لهم القانون، وهو ما يتطلب:

- قيام الحكومة بترتيب المسؤولية الاجتماعية على هذا النوع من المقاولات وتتبع إعمال المقاولات للمفاوضة الجماعية كآلية قانونية من شأنها إرساء الحلول المتوافق عليها للإشكالات التي تفرضها مثل هذه الوضعيات، وعقلنة العلاقة بين أطراف الإنتاج وضمان الاستقرار الاجتماعي داخل المقاولات؛

- تعزيز سياسة تفتيش الشغل الهادفة إلى إنفاذ القوانين وضمان شروط العمل اللائق وإرساء التدابير الوقائية ومقتضيات الصحة والسلامة المهنية، ومن خلال جهود إنجاح المفاوضة الجماعية وتقديم الاستشارة اللازمة لأطراف الإنتاج؛

- تفعيل الحوارات القطاعية لحل المشاكل والاستجابة للقضايا المطلبية الفئوية التي لازالت عالقة والمطروحة في قطاعات الوظيفة العمومية، كالتعليم والجماعات الترابية والصحة وغيرها من القطاعات، وكذلك المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن التحديات التي يواجهها الحوار الاجتماعي وتقوية دور العمل النقابي وترشيده، نوجزها في الآتي:

أولا، لأننا نؤكد أنه ما تزال هناك العديد من الصعوبات التي تقف أمام الأدوار الحقيقية التي يجب أن يلعبها الحوار الاجتماعي للرقي إلى مستوى المشاركة في النقاش الوطني حول السياسات الاجتماعية وبعض السياسات الاقتصادية، مكتفيا بدور محدود يتمثل في القضايا الآنية وردود الفعل ومحاولة الإجابة عن بعض المطالب المطروحة عليه، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- التحدي الأول: محدودية الانخراط النقابي ووجود نسيج لجمعيات فئوية، يتوسع يوما بعد يوم غير معني بالحوار الاجتماعي والقطاعي، وهو ما يتطلب إقرار قانون النقابات، بما يمكن من تنظيم الحقل النقابي وعقلنته وتحديد التمثيلية القطاعية والمجالية والجهوية وإعادة النظر في المعايير المعتمدة، ولاسيما التفاوتات الموجودة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحداث آلية جهوية للمفاوضة الجماعية وإحداث لجن جهوية للبحث والمصالحة؛

- التحدي الثاني: نقص الثقة في الحوار الاجتماعي بسبب عدم الالتزام الفعلي للأطراف أحيانا وعدم التمكن من وقف الانتهاكات التي تطال الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات حازمة تضمن ممارسة الأجراء لحقوقهم الأساسية وإعطاء دور حقيقي لتمثيلية الأجراء داخل المقاولة، والالتزام الفعلي بالهيكل الثلاثي للحوار الاجتماعي ونتائجه، والرفع من دور الحوار مع القطاعات الحكومية والقطاعات الإنتاجية الوطنية وإبرام للاتفاقات الجماعية القطاعية الثنائية؛

- التحدي الثالث: الرفع من الدور الاقتراحي النقابي من خلال تقديم الدعم الحكومي للنقابات في مجال التأطير لتعزيز القوة الاقتراحية الاجتماعية، بما يعزز من دورها في الإسهام من صياغة الاستراتيجيات الوطنية الاجتماعية؛

- التحدي الرابع: يتمثل في رؤية الحكومات للحوار الاجتماعي، عملية تستهلك الكثير من الوقت وتؤخر القرارات التي تتطلب تنفيذا عاجلا، لكن التجارب تظهر أن الوقت المستهلك في الحوار الاجتماعي الجاد لتحقيق توافق اجتماعي هو استثمار يفضي إلى دعم اجتماعي وسياسي أوسع للإصلاحات الضرورية وللحلول والإجابات عن التساؤلات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة؛

- التحدي الخامس: المسؤولية الاجتماعية للفرقاء الاجتماعيين، نقابات ومشغلين، في الأجندة الاجتماعية والاقتصادية للسنوات المقبلة، التي قد تكون آثار جائحة كورونا بارزة فيها، وهو ما يلزم الأطراف بمفاوضات متواصلة لتفادي أي نزاعات اجتماعية وعدم استقرار اجتماعي، دون التموقع في خانة العرقلة، بخلفيات غير اجتماعية أو سياسوية، قد تضر بفعاليات الحوار الاجتماعي بشأن التوجهات والاختيارات الوطنية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

- وأخيرا، التحدي السادس: توسع القطاع غير المهيكل والتواجد النقابي الضعيف به يجعل قضاياه وإشكالياته خارج فعاليات الحوار الاجتماعي، وهو يقتضي دعم النقابات لتوسيع تواجدها به وتأطير العاملين به وخلق تنظيمات وتمثيليات بهذا القطاع، بما يساعد على الإدماج التدريجي له ويساهم في الاستقرار الاجتماعي.

تلكم كانت أهم مقترحاتنا بشأن هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لاشك فيه أن جائحة كورونا، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، كشفت حقيقة الوضع الاجتماعي ببلادنا، وبالتالي كشفت محدودية السياسات العمومية المنتهجة لتدارك الخصاص التنموي الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود، بحيث لم يعد مجديا مناقشة مدى مصداقية الأرقام والمؤشرات المتضاربة والمطبوعة بتشاؤم مؤسسات "بنك المغرب" و"المندوبية السامية للتخطيط"، وبتفاؤل حكومي غير مبرر، ليبقى الواقع أكبر شاهد على أن مغرب اليوم يحتاج إلى نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، يصنع القطيعة مع ثقافة توزيع الثروة بدل الاجتهاد لإنتاجها.

مغرب يؤسس لثقافة دستورية جديدة، تربط المسؤولية بالمحاسبة، ويسعى فعلا للعدالة المجالية والاجتماعية، مغرب ينتصر لمؤسسات قوية ومنسجمة، بنخب سياسية قادرة على معانقة المغرب الدستوري الجديد، بقيادة ملكية حكيمة وشعب صبور ووطني صادق.

مغرب اليوم، السيد رئيس الحكومة، لم يعد في حاجة إلى نخبة تعيش بازدواجية المواقف، نخبة مترددة بعد مرور عشر سنوات على تنزيل أحكام الدستور، ليس كنصوص قانونية فقط، بل كثقافة وسلوك في تدبير الشأن العام.

مغرب اليوم والغد، السيد رئيس الحكومة، يتطلع إلى تناوب ديمقراطي، يفرز حكومة منسجمة في مرجعياتها السياسية ومعارضة قادرة على صناعة البدائل. مغرب بوسائط مؤسساتية قادرة على تجديد ذاتها وخطابها وأدوات عملها حزبيا ونقابيا، لتكون في مستوى تطلعات الرؤية الملكية الإستراتيجية والطموحات المشروعة لمختلف فئات الشعب المغربي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن مقبلون على نهاية الولاية الحالية، فتطلعنا إلى إقدام الحكومة على عرض حصيلتها على البرلمان بمجلسيه، بغية تحديد مواطن القوة ونقط الضعف وتقييم موضوعي للخيارات الحكومية المعتمدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك احتراما للدور الرقابي للبرلمان، ولحق المواطن في معرفة المنجزات، وإعمال المحاسبة الشعبية، خاصة ونحن مقبلون على محطات انتخابية لتجديد مختلف المؤسسات المنتخبة المهنية والجماعية والجهوية والتشريعية.

بلادنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، تحتاج كذلك إلى خطاب سياسي جديد يقنع الأجيال المقبلة، بوسائط تجعل الوطن فوق كل اعتبار، وتدعم المغرب في معاركه الدبلوماسية ومعاركه الوطنية العادلة والمشروعة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مغرب اليوم والغد، يتطلع إلى إعادة النظر في المفهوم الضيق للحوار الاجتماعي بمعادلاته الانتخابية المحدودة، لأن مساحة المطالب الاجتماعية اليوم والديناميات الاجتماعية المتسعة مجاليا خارج المؤسسات تستدعي إعادة النظر في الطابع التقليدي للحوار الاجتماعي المحصور في "النقابات الأكثر تمثيلية"، علما أن هذه التمثيلية تظل محدودة في ظل ضعف التأطير والتأثير على الشارع الحافل بحركات احتجاجية، منبثقة خارج الوسائط الحزبية والنقابية والجمعوية، التي لا يخفى ضعفها في ظل لجوء المجتمع إلى إفراز ذاتي لديناميات وتنسيقيات مجالية وقطاعية خارج الوسائط التقليدية، وبمطالب جديدة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وذات الصلة بمطالب التنمية المجالية غير المتوازنة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا اليوم في حاجة إلى حوار مجتمعي موسع بدل حوار اجتماعي مصغر ونخبوي ضيق، حوار مجتمعي يشرك جميع الحساسيات والديناميات المجتمعية، وينتصر لمغرب المؤسسات بعيدا عن الفئوية والمصالح الخاصة ووهم التمثيلية غير الحقيقية.

على هذا الأساس، نستفسركم، السيد رئيس الحكومة، عن السر في عدم عرض القانون التنظيمي للإضراب، رغم أهميته كإطار لربط الحقوق بالواجبات وأساس لترسيخ السلم الاجتماعي في احترام تام للحريات، وهو ما يعتبر مخالفة صريحة للدستور، خاصة في مادته 86 التي تفرض صدور جميع القوانين التنظيمية قبل سنة 2016.

وبنفس الهاجس، نستفسركم، السيد رئيس الحكومة، عن السبب في التماطل لإخراج القانون المنظم للنقابات، باعتبارها هيئات عمومية مطالبة بالملاءمة مع الدستور الجديد، وخاضعة لسؤال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ختاما، وبعيدا عن منطق المحاباة، لا يمكننا إلا نحيي الجهود المبذولة على مستوى قطاع التعليم لحل مجموعة من الملفات العالقة منذ سنوات، متطلعين إلى نفس المبادرة من القطاعات الأخرى، برهان ترجمة الاتفاقيات الجماعية ماديا وعلى أرض الواقع والعمل على الخروج من نفق الحوار الاجتماعي القطاعي والفئوي، خاصة في ظل الأزمة الوبائية التي عمقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة أصلا، معبرين في هذا الإطار عن طموحنا الحركي إلى أن يضع النموذج التنموي الجديد والمنتظر حدا للممارسات السياسوية المتجاوزة، ويؤسس لبدائل كفيلة برسم أفق المغرب الدستوري الجديد، المؤطر بالرؤية الإستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والهادفة إلى بناء مغرب الإنصاف المجالي

والاجتماعي، مغرب الوحدة في التنوع، مغرب فخور بسيادته وبجبهته الداخلية القوية، مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، المستشارتان المحترمتان،

سعيد بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع موضوع بالغ الأهمية ذي أبعاد متعددة، نزولا عند رغبة زملائنا النقابيين، وهو ما يضفي على مجلسنا الموقر التميز، يتعلق الأمر بملف الحوار الاجتماعي الذي يعتبر ملفا محوريا بطابع جد خاص، يمكن من خلال خلاصاته استجلاء مدى قدرة مؤسساتنا الوطنية، وعلى رأسها الحكومة وكافة الشركاء الاجتماعيين و"الإتحاد العام لمقاولات المغرب"، على تدبير الشأن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ببلادنا.

وأود بهذه المناسبة أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على قبولك التجاوب من أجل الجواب على هذا السؤال المحوري الهام الذي سيمكننا من تقييم عمل الحكومة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه داخل الحوار الاجتماعي طول مدة ولايتها، مع التأكيد على ضرورة مأسسته.

وبالمناسبة، لابد أن أنوه باللقاء التاريخي الذي عقده جلالة الملك، حفظه الله، مع كل النقابات، حيث أشركها جلالته في إعطاء انطلاقة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وهو مؤشر إيجابي يؤكد على أن هذا الاهتمام الملكي السامي ليس عبثا، وإنما هي قناعة جاءت من أعلى سلطة في البلاد، لتؤكد بأن النقابات تعد أحد الركائز الأساسية للعب دور الوساطة بين الشغيلة والحكومة لتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية التي نناضل جميعا من أجل تحقيقها، كل من موقعه.

ولا تفوتني الفرصة لكي أهنئ، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، الشغيلة المغربية بمناسبة تخليدها لفاتح ماي الذي مر للسنة الثانية على التوالي في ظرفية استثنائية تتسم باستمرار الأزمة الصحية المرتبطة بتفشي وباء كورونا، الذي فرض إيقاعه على مختلف مناحي الحياة، حيث أفرز مجموعة من الإشكالات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة.

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بنضالات العاملة المغربية والعامل المغربي الذين حققوا العديد من المكتسبات المشروعة، جاءت تتويجا لنضالات متواصلة للشغيلة المغربية، معبرين عن مساندتنا المطلقة لكل قضاياها العادلة، دفاعا عن مصالحها المادية والموضوعية، مبرزين في هذا الإطار دور مختلف النقابات الوطنية التي تعمل منذ عقود على تأطير الطبقة العاملة في تحقيق كل هذه المكتسبات والانخراط بشكل إيجابي وبكل روح وطنية في إنجاز مختلف الأوراش التنموية التي تعرفها بلادنا، رافضين في المقابل كل أساليب التبخيس والعدمية التي تنهجها بعض مكونات الفعل النقابي لأهداف تجاوزها التاريخ وأصبحت لا تليق بمغرب القرن الواحد والعشرين، مؤكدين على ضرورة إعادة النظر في طبيعة الخطاب ومضمونه وتجديد النخب النقابية وفتح المجال أمام طاقات شابة متجددة ومتنورة تعيد للعمل النقابي وهجه وديناميته، والنضال سويا للقضاء على ظاهرة التنسيقيات التي أخرجت الفعل النقابي عن سكته الصحيحة، لا نعرف إلى اليوم من وراءها، حيث أصبحت هذه التنسيقيات تستغل مطالب اجتماعية واقتصادية لخدمة أجندات غير معروفة، ظهرت مع الوقت في الريف وجرادة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذ ننوه بالحصيلة الحكومية في مجموعة من القطاعات التي آمنت بالحوار الاجتماعي كآلية ضرورية ومفتاحا للحلول، أدى إلى إفراز عمل جاد ميّز أداء هاته القطاعات خلال السنوات الماضية، إلا أننا نأسف لكون ملف الحوار الاجتماعي لم يعرف تنزيل سياسة إرادية جماعية للوقوف على التحديات الحقيقية التي تعيق التنمية الاجتماعية في شموليتها، مسجلين غياب إرادة فعلية لحل مشاكل هيكلية تعرفها قطاعات حكومية، مع الأسف تعاني اليوم لعدم قدرتها على مأسسة الحوار الاجتماعي رغم وجود نقابات وأطر وطنية داخل هياكلها قادرة على التجاوب بمسؤولية وفعالية في تدبير هذا الملف.

مع كامل الأسف، غابت الإرادة الجماعية والقدرة على التعاطي بشمولية مع المطالب المشروعة للشغيلة المغربية، الشيء الذي جعل السلم الاجتماعي ببلادنا على المحك، وبخاصة خلال فترة الجائحة التي وثقت لمجموعة من النواقص داخل عدد من القطاعات.

فلولا العناية الملكية السامية التي مكنت من تجاوز الأزمة بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك نصره الله، الذي سارع إلى إحداث صندوق "كوفيد" الذي كان بمثابة البلسم على الشغيلة المغربية والطبقة المعوزة المحرومة من الدخل القار، لكان المغرب اليوم في وضعية أشد صعوبة اجتماعيا، حيث ساهم هذا الصندوق في التخفيف من آثار الجائحة على المجتمع.

فعلى الرغم من هذا القصور، إلا أننا نسجل وباعتزاز أداء مجموعة من القطاعات كالداخلية وكل أجهزتها الأمنية، الصحة بفريقيها العسكري والمدني والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والمالية والسياحة والتربية الوطنية والإسكان والتعمير، التي دبرت ملفاتها الاجتماعية القطاعية بنوع من الرزانة وحسن التعاطي مع الشركاء الاجتماعيين، اشتغلت ليل نهار

من أجل توفير الدعم وكل المنتوجات الغذائية والاستهلاكية، وتقديم الخدمات الضرورية والأساسية في انسجام مع ظروف الجائحة.

إن ملف التشغيل يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا، لكن مرة أخرى نتأسف لكون الحكومة لم تولي الأهمية اللازمة لهذا القطاع، من خلال منظور شمولي يسمح بتجاوز الإشكاليات العميقة التي يعاني منها.

فلولا النتائج الإيجابية التي حققتها بعض القطاعات المنتجة في هذا المجال، لكنا اليوم أمام أزمة تشغيل خانقة، حيث نسجل غياب دينامية حكومية في البحث عن حلول بديلة للتشغيل التقليدي وعدم قدرتها على تشجيع المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي، بحيث أن هاته الإستراتيجية لا يمكنها أن تنجح دون تنزيل آليات إنتاج الثروة الغائبة اليوم وغير المتوفرة بالشكل الذي نستطيع معها إنهاء معضلة البطالة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو جميع الفاعلين، كل من موقعه، وفي إطار النموذج التنموي الجديد الذي سيتم تقديمه قريبا أمام النظر السديد لجلالة الملك، إلى ضرورة الانكباب على وضع استراتيجية وطنية للتشغيل متوافق بشأنها وقادرة على استيعاب القدرات والكفاءات التي تزخر بها بلادنا، مع تبني سياسة اجتماعية تحفظ السلم الاجتماعي، طالبين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة التعجيل بتعديل مقتضيات مدونة الشغل وإخراج القانون التنظيمي للنقابات وقانون الإضراب، لتعزيز ترسانتنا القانونية وإقرار التدبير الشفاف والنزيه داخل هاته المؤسسات، في إطار جهد جماعي يتعالى على الحسابات الضيقة والخطابات الشعبوية، ويضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

نقطة نظام السيد الرئيس؟

شعل الميكرو السيد الرئيس..

أتمنى أن تكون في إطار التسيير.

المستشار السيد مبارك السباعي:

في إطار التسيير السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

عدة مرات تنلاحظو.. تنديرو الملاحظة على الإضاءة ديال هذيك المنصة، وللأسف لا من بجيب السيد الرئيس، فلا يعقل باش نبقاو تنتحدرو باش نشوفو.. أشنو اللي كاين لأن كاين الظلمة في هذيك..

السيد الرئيس:

يعني الإنارة ضعيفة هنايا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

.. المنصة، عدة ملاحظات درناها، السيد الرئيس، ولكن للأسف..

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

نتمناو في الجلسة القادمة تكون مضاءة بالقدر الكافي.

تفضل السيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدان الوزيران،

هاذ الموضوع اليوم هي فرصة لنجدد التحية لحاملي وحاملات الوزرة البيضاء، سواء في قطاع الصحة أو قطاع التربية والتكوين وكذا رجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة وقوات الدفاع المدني، التي لازالت للسنة الثانية على التوالي في الواجهة.

السيد الرئيس،

الحوار الاجتماعي كتراكم وطني، حققنا منذ منتصف التسعينيات في إطار الانفراج السياسي الذي عرفته بلادنا، والذي كان له تأثير بطبيعة الحال عن الواقع الاجتماعي، والذي أنتج أول ما أنتج أول اتفاق اجتماعي، اتفاق فاتح غشت 1996، وواصلنا هذا التراكم من خلال حكومة التناوب التي كان فيها اتفاق اجتماعي أيضا وحكومة التي تلتها برئاسة السيد إدريس جطو والذي أنتج اتفاق 30 أبريل 2004 وحكومة السيد عباس الفاسي التي أنتجت اتفاق 26 أبريل 2011، والاتفاق الذي وقع تحت إشرافكم، السيد الرئيس، وهو اتفاق 25 أبريل 2019.

للأسف الحكومة الوحيدة التي لم يوقع في عهدها هذا الاتفاق وهي الحكومة السابقة، بحيث لم تستطع الحكومة أن تصل إلى توافق مع الحركة النقابية، بل بالعكس اتخذت الحكومة السابقة إجراءات قاسية في حق المأجورين، مست التقاعد، مست المقاصة، مست المحروقات، مست أيضا الأجور، لأن الحكومة الوحيدة التي لم تعرف الزيادة في الأجور.

المسألة الثانية، أن الحوار الاجتماعي هو القاعدة المركزية للسلم الاجتماعي، هل حققنا، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو من خلال الاتفاقيات الدولية القاعدة القانونية الكافية لننظم ونؤطر الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؟

للأسف إذا كنا في القطاع الخاص قد استطعنا من خلال مدونة الشغل أن نضمن حدا أدنى يتوافق مع كثير من الاتفاقيات الدولية، ونخلق

المؤسسات، سواء المفاوضة الجماعية، طب الشغل، إنعاش الشغل، كثير من المؤسسات، لكن في القطاع العام للأسف لحد الساعة ليس هناك تأطير قانوني للحوار الاجتماعي داخل القطاع العام، لا في الوظيفة العمومية وأتحدث أصلا على الحوار القطاعي لا في الوظيفة العمومية ولا في المؤسسات العمومية ولا في الجماعات الترابية، دأبنا على أعراف خلقت تراكمات، هي التي ندبر من خلالها الحوار الاجتماعي.

الاتفاقيات الدولية أيضا لازلنا ننتظر ما تم الاتفاق عليه بتفعيل بعض مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، خاصة اتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية والحريات النقابية، ووطنيا نسخ الفصل 288 من القانون الجنائي الذي لازال عالقا أيضا.

الحوار الاجتماعي، للأسف، رغم التراكمات التي حققناها، فلازالت هناك تعثرات، رغم ما نصت عليه مدونة الشغل حول لجن البحث والمصالحة، سواء اللجن الإقليمية أو الوطنية، فإن نتائجها غالبا ما تكون نتائج موقوفة التنفيذ، لأن ليس هناك داخل القانون ما يجبر رب العمل على تفعيل ما يتوافق عليه أو حتى الحضور في لجنة البحث والمصالحة.

الحوار الاجتماعي في زمن الجائحة والتداعيات الكبرى هناك شقان:

الشق الأول لابد أن نقر على أن الدولة المغربية أبانت عن وجه اجتماعي في هذه المرحلة، من خلال دعم كثير من الفئات المتضررة، ومن بينها الكثير من الأجراء، لكن أن كل ما تم لصالح الأجراء للأسف لم يتم على قاعدة الحوار الاجتماعي وقاعدة التفاوض، هو إجراء حكومي منفرد رغم إيجابياته لكنه منفرد، وهاذ الإجراء ديال دعم الأجراء في الأصل هو محمود، ولكنه في النفس الآني محدود، لا يمكن أن يفي بالغرض المطلوب، وهذا لم يشمل جميع الأجراء، بالعكس كان بعض الأجراء، سواء في القطاع المنظم أو في القطاع غير المنظم لم يستفيدوا من هذا الوضع، لأن نجد في القطاع الخاص بعض أرباب العمل - لا أعمم - بعض أرباب العمل، للأسف الشديد، استغلوا الجائحة من أجل تسريح العمال وتصفية المقاولة.

كذلك، العادة المترسخة في بعضهم بطرد المكاتب النقابية، وأيضا اليوم، ونحن في إطار انتخابات الأجراء، كثير من المقاولات ترفض الانتماء النقابي، ويشهد على ذلك مفتشو الشغل الذين توضع على مكاتبهم يوميا شكايات متعددة من هاذ القبيل.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، مطلوب منا في إطار السياق الذي أبانت عنه بلادنا في إعطاء الجانب الاجتماعي أهمية أساسية في هاته المرحلة، والذي تعزز بشكل قوي بالمشروع الوطني الكبير بتعميم الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه صاحب الجلالة، مطلوب اليوم أن نعيد إطلاق الآلية الإنتاجية، خاصة في قطاع السياحة والمهن المرتبطة بالسياحة: الفندقة، حركة الطيران، لنعيد الحركة الاقتصادية إلى سابق عهدها، لأن الأجراء في هاذ القطاعات للأسف الشديد هوما الذين تعرضوا لأكبر ضرر في هاته المرحلة، وإعادة الإطلاق التدريجي للحركة في قطاع السياحة هو مهم أيضا وكذلك الأبناك نريد، السيد رئيس الحكومة، أن تبين الأبناك عن إرادتها القوية في الإسهام في هاته المرحلة، لأن الأبناك التي لازالت تعتاش على تاريخ الاستحقاق على (les dates des valeurs) فهي أبناك للأسف في هاذ المرحلة الصعبة هذا إشكال حقيقي.

لذلك، السيد رئيس الحكومة.. نتمنى أن تستمر..

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الموالي، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعبر باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن استنكارنا للتصرفات غير المقبولة الصادرة عن دولة إسبانيا، التي نعتبرها دولة صديقة تربطنا معها علاقات سياسية واقتصادية وإستراتيجية متميزة، وذلك باستقبالها لمجرم الحرب، زعيم جمهورية الوهم، على أراضيها بهوية مزورة، دون مراعاة لقيم التعاون والشراكة التي تجمعها مع بلادنا، وكذا التصريحات غير المقبولة من أعضاء حكومتها، كما نؤكد في الاتحاد العام تجندنا الدائم للدفاع عن بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق الأزمة الصحية التي مازالت ترخي بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، فقد أصبح من الضروري التعامل مع التداعيات والآثار السلبية الوخيمة بنظرة مختلفة، تستلهم مبادئها من الدروس المستخلصة خلال هذه المرحلة، والتي تميزت بصمود الاقتصاد الوطني بفضل التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية مشكورة.

ولو لم تكن هذه التدابير الهامة التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية، لكانت الأزمة أكثر وأكبر وأعضم، وبهذه المناسبة نسجل بكل ارتياح حجم القروض التي منحتها البنوك والتي ستصل إلى أكثر من 70 مليار درهم فيما تسمى "قروض أكسجين" و(relance) والتي بضمان من طرف الصندوق المركزي للضمان، بفائدات متميزة، وهاته القروض هي اللي مكنت المقاولات من مزاولة نشاطها.

من جهة أخرى، ننتهز هذه الفرصة لنثمن ما قامت به بعض الوزارات في الحكومة المحترمة، التي أبانت على دينامية كبيرة بكل ابتكار وجرينة وبإلهام من خلال وضع آليات وتحفيزات لم تكن بالحسبان، وذلك بوضع ما يسمى ببنك المشاريع (la banque de projets) نتيجة تصنيع المواد التي تستورد من الخارج، والتي يقدر حجمها بأكثر من 34 مليار درهم، والتي تؤدى إلى حد الآن بالعملة الصعبة.

وأريد كذلك أن أشيد بقطاع آخر وهو قطاع صناعة السيارات الذي لم يتأثر بمضاعفات الجائحة، والذي يسعى هذا القطاع إلى مواصلة ديناميماته ليصل إلى أكثر من 80 مليار درهم وإلى أكثر من 100 مليار درهم في السنتين المقبلتين إن شاء الله، وهو يعتبر مصدرا لجلب العملة الصعبة.

والجانب الآخر، وكذلك أريد أن أشيد بالعمل التي قامت به الحكومة المحترمة في واحد الباب، وهو كذلك العلاقة مع المستثمرين الخارجيين، وهو على الصعيد العالمي والدولي، نريد أن نسجل بكل افتخار المستوى الذي يتميز به المغرب في وسط المستثمرين الدوليين الذين منحوا قروضا لبلادنا بتكلفة تفضيلية ولآجال طويلة.

ونسجل كذلك لأول مرة بالحجم الذي وصل إليه الاحتياط النقدي (les réserves de change) الذي وصل إلى أكثر من 300 مليار درهم، وهذا إنجاز يبرهن على صلابة الاقتصاد المغربي.

ورغم كل هاته المجهودات لتشجيع الاستثمارات ولتقليص أضرار الجائحة، فنسجل كذلك بأن بعض القطاعات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني جراء التوقيف لكل أنشطتها ما أدى إلى انكماش حاد في مواردها وتعاملاتها، وعلى رأسها السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي.

كما لا يجب أن لا ننسى الشباب حاملي الشهادات والباحثين عن فرص الشغل والعاطلين والأشخاص ذوي الإعاقة وكذا النساء اللائي تضررنا بشكل كبير خلال هذه الأزمة، سواء على المستوى العملي أو المستوى الأسري، مما أدى إلى ارتفاع كبير لنسبة العنف الأسري.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ومن جهة أخرى وفي إطار آخر، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأننا مازلنا ننتظر تنفيذ الحكومة لبعض التزاماتها في اتفاق 25 أبريل 2019، وأهمها مراجعة مدونة الشغل وإقرار القانون التنظيمي للإضراب، فمدونة الشغل الحالية لا تتلاءم وتحقيق التطور الاقتصادي الذي نطمح جميعا إليه، حيث أصبحت في أمس الحاجة إلى إدخال تعديلات على بعض مقتضياتها ذات الصلة بالمرونة في العلاقات التعاقدية، وفق مقاربة تروم تحقيق تنافسية المقاولات وحماية الحقوق المكتسبة للأجراء والحفاظ على مناصب الشغل.

وبهذه المناسبة، فإننا نشيد ونفتخر بأننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشيد بالأدوار الهامة التي تقوم بها المركزيات النقابية، والتي تجمعنا معها علاقات طيبة واتفاقيات متعددة، ونأمل دائما في تعزيز وتطوير هذه الشراكة الهامة والمتميزة وتعزيز الحوار الاجتماعي واستمراريته، لما فيه من مصلحة جميع الأطراف.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن خلافنا في الإتحاد المغربي للشغل مع الحكومة بشأن مفهوم "الحوار الاجتماعي" ومقوماته ومخرجاته يكاد يكون مذهبيا، وذلك على الرغم من التزامات بلادنا الدولية بمقتضى الاتفاقيات المصادق عليها، كالاتفاقية 98 بشأن حرية التنظيم أو الاتفاقية 144 حول الحوار ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية، المنظمة المختصة الوحيدة الثلاثية الأطراف ضمن هيئات الأمم المتحدة، واللي كيتشرف المغرب برئاسة مؤتمرها 109، واللي كنتمناو أن يتم الاستثمار الأمثل لمخرجاته، وعلى الرغم كذلك من الالتزامات الوطنية الدستورية والاتفاقات الموقعة مع الحركة النقابية.

فحتى في عز أزمة كورونا اللي كانت كتطلب استجابة سريعة وفعالة، مبنية على إشراك الحركة النقابية والفرقاء الاجتماعيين في مواجهة الانعكاسات ديال الجائحة، لم تخف الحكومة عدم إيمانها بالحوار وجحودها لقيمه، الحكومة لم تستطع إبداع إطار قانوني قار للحوار الاجتماعي الممأسس، بل ولم تعمل حتى الآليات القانونية والتعاقدية المتوفرة، ولم تحترم التزاماتها بمقتضى هذه الآليات.

أغلب المؤسسات ديال الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، اللي جيتو بها في العرض ديالكم صورية، وحصيلتها لا يحتدى بها في غياب الإرادة السياسية لإعطاء محتوى حقيقي للديمقراطية التشاركية، بحال "مجلس المفاوضة الجماعية"، "مجلس طب الشغل"، المجالس الجهوية للتشغيل، لجان البحث والمصالحة، وقس على ذلك.

إن لائحة تهميش وتقزيم دور الحركة النقابية وحرمانها من حقها الدستوري في التشاور وإبداء الرأي والتفاوض وفق المعايير الدولية، طويلة بخصوص تدبير جائحة كورونا، بدءا بتغييب الحركة النقابية من لجنة المتابعة أو لجنة اليقظة من العضوية ديالها.

كذلك، كنا قد سجلنا وقتها موقفنا الرافض لإقصائها وحذرنا من خطورة القرارات الارتجالية وانعكاساتها على الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وشرنا أن من بين النتائج أن الدعم المخصص لمواكبة الأجراء اللي توقفت العقود ديالهم لن يمكن من إيقاف أو وضع حد لجحافل التسريحات الفردية والجماعية للعمال والعاملات، اللي تجاوزت 600 ألف منصب شغل قار وأكثر من مليون ونصف منصب شغل، إذا ما احتسبنا القطاع غير المهيكل، وكان آخرها الناس ديال المقاهي اللي طبعا ما لقاوش سبيل إلى تعويضهم.

وقد اتخذت الجائحة ذريعة للتضييق على الحريات النقابية وتصفية الحسابات مع النقابيين ومع المناضلين، وحتى الحكومة حاولت جاهدة استغلال الظرفية للنيل من حقوق الطبقة العاملة وشن هجوم ممنهج على الحريات النقابية، ولعل محاولة تمرير القانون التكميلي للإضراب في خرق لمنهجية الحوار، لدليل على سعي الحكومة إلى الإجهاز على المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة بكفاحها المستميت.

وفي ظل تجميد الحوار الاجتماعي بالعديد من القطاعات الحكومية والإخلال بالعديد من الالتزامات الناجمة على اتفاقي 26 أبريل 2011، 25 أبريل 2019، تغاضت الحكومة عن عقد جلسة الحوار الاجتماعي لشهر أبريل، غير مكترثة بتراكم العديد من الملفات الشائكة والمستعجلة وغير آبهة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الاحتقان الاجتماعي، ولم تجد من سبيل لمعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية، سوى بالتضييق على الحريات العامة وقمع المحتجين، لأنهم رفضوا إدخال الهشاشة لقطاع الوظيفة العمومية، ورفضوا القرارات التي تضرب في العمق حقوق الموظفين والموظفات وترسخ الهشاشة.

ففي الوقت الذي أكدت فيه تداعيات الجائحة أهمية القطاع العمومي، وأكدت حيوية قطاعي التعليم والصحة وضرورة الاستثمار الوطني في هذين القطاعين الاستراتجيين، أقدمت الحكومة خارج منطق الحوار على اتخاذ قرارات تراجعية، من قبيل التشبث بالتعاقد واللجوء إلى ممتهني الصحة من أطباء وممرضين من خارج الوطن، قرارات تضرب مكتسبات الوظيفة العمومية، قرارات يحكمها الهاجس المحاسباتي على حساب الرهان التنموي، فكيف تتصورون ضمان شروط النجاح لمشروع مجتمعي بحجم توسيع الحماية الاجتماعية لـ 22 مليون مغربي، مشروع في صلب الرهانات التنموية لبلادنا، وأنتم تتمادون في محاولتكم إلغاء دور الحركة النقابية وفي طليعتها الإتحاد المغربي للشغل؟

وما جدوى الحكامة ثلاثية الأطراف في مؤسسات اجتماعية إستراتيجية كصندوق الضمان الاجتماعي، إذا كانت قرارات مجلسه الإداري لا تحترم كقرار الزيادة في المعاشات؟

وكيف تعتزمون إيجاد الحلول الناجعة لمعضلة التشغيل والمجلس الوطني والمجالس الجهوية لتشغيل مجالس صورية، لا أقل ولا أكثر؟

إنكم، السيد رئيس الحكومة، بتجاهلكم المستمر لدور الحركة النقابية كأساس للديمقراطية التشاركية في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، فشلتم مرة أخرى في جعل ظرفية الجائحة نقطة تحول في مقاربة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة التوجهات والاختيارات، التي أثبتت عدم جدواها، وبذلك تفوتون من جديد على بلادنا فرصة حقيقية لإعادة دينامية الاقتصاد الوطني وتحقيق مجتمع المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية الذي نادى به الإتحاد المغربي للشغل، من فجر الاستقلال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إلى كل إخواننا في مختلف المركزيات النقابية وللطبقة العاملة المغربية، أصالة عن نفسي ونيابة عن كل مكونات الفريق الدستوري الديمقراطي بمجلس المستشارين، بالتهاني الصادقة بمناسبة عيدها الأممي، فاتح ماي، الذي احتفلت به الطبقة العاملة افتراضيا هذه السنة، نظرا للظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل واضح وثقيل وعميق على أوضاع الشغيلة المغربية وما تحملته هذه الفئة من الشعب المغربي من معاناة كبيرة، سواء بفعل الجائحة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بفقدان فرص الشغل، مما أثر سلبا على وضعية الشغيلة الوطنية، حيث كانت ومازالت هذه الطبقة أكثر فئة اجتماعية تضررا من نتائج الإغلاق الشامل وحتى الجزئي، من أثر الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة، والذي أدى إلى إغلاق الوحدات الإنتاجية وإفلاس أخرى وتراجع الشغل إلى حدود كبيرة في بعض القطاعات كالسياحة والخدمات.

وبهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة، ندعوكم إلى إعادة إمكانية فتح الحدود الجوية، لأن هاذ القطاع، سواء رب العمل أو العاملين بها، أصبحوا في حالة يرثى لها، كذلك لأنه الأكثر تضررا، لأن مدة سنتين وهو الآن في حالة إغلاق.

فإننا أيضا، نقف وقفة إجلال وإكبار لصمود الطبقة العاملة بكل القطاعات أمام آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وبالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، أتوجه إليكم بأن تجعلوا من أوضاع الطبقة العاملة أولى الأولويات في مخططات مواجهة آثار الجائحة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر الحوار الاجتماعي أداة ومنهجية لإدارة وتدبير تناقضات وتجاذبات المصالح بين الأطراف المعنية لعملية الإنتاج، حيث أن الحوار وتنظيم مفاوضات لتعزيز آليات التواصل بين الحكومة والنقابات وممثلي المقاولات يدعم توفير شروط العمل اللائق والنمو الشامل.

وعليه، فإن الحوار الاجتماعي ضرورة ملحة غير قابلة للانقطاع ولا يمكن توقفه، لأنه أساس كل سلم اجتماعي هو آلية من آليات تدبير الأزمات

وإشاعة ثقافة التضامن، الذي هو الضمانة الأساسية لرفع التحديات ورهانات الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية.

نحن في المغرب، بالنظر إلى المكتسبات الكبيرة للشغيلة الوطنية لوضع آليات الحوار الاجتماعي، ممأسس وداعم للإصلاحات الكبيرة التي عرفتها مدونة الشغل، والورش الحالي لإقرار نظام الحماية الاجتماعية، ليشمل كل المغاربة، وبالنظر إلى أن كل أطراف الحوار الاجتماعي، الحكومة والنقابات وأرباب العمل، واعون كل الوعي بملابسات هذه المرحلة الدقيقة، يمتلكون حسا وطنيا تضامنيا يثمن المكتسبات الوطنية، فإننا واثقون في المستقبل بالدخول إلى مرحلة جديدة وجيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب، ليتجاوز المفاهيم التقليدية إلى مفاهيم جديدة تجعل النقابات مواكبة للتحولات، من المطالبة والتصادم إلى القوة الإقتراحية والتفاوضية لدعم الإنتاج وتجعل من أرباب العمل والمشغلين مؤمنين بأن العامل والنقابة شريكان أساسيان في العملية الإنتاجية، والعامل فاعل محوري في النهوض بالمقاولة الوطنية واستمراريتها.

ولعل النقاش الذي سيساهم فيه الجميع عند مناقشة مشروع القانون 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية، سيشكل الأرضية المناسبة لتعميم النقاش حول وضعية الآليات الضامنة لاستمرار الحوار الاجتماعي وفعالية نتائجه.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأسبوع المقبل غادي نحلو هاذ المشكل إن شاء الله.. لا، لا، الأسبوع المقبل، الجلسة المقبلة.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إن موضوع الحوار الاجتماعي في علاقته بالتدابير والإجراءات المتخذة لاحتواء تداعيات الاقتصادية والاجتماعية، كان ينبغي أن يكون من القضايا المركزية في الحياة الوطنية وحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، لما له - أي للحوار الاجتماعي - من ثقافة خاصة في ترسيخ ثقافة الحوار كجزء من الثقافة والممارسة الديمقراطية، والتي تلعب دورا محوريا في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستقرار ليس شعارا نردده وقت الأزمات ووقت التوترات، وليس شعارا نردده في كل المناسبات، بل هو نتيجة لممارسة يكون أساسها الحوار والإنصات والتشارك وقبول الرأي الآخر.

إن الحركة النقابية، وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، دشنت أول تفاوض جماعي ثلاثي الأطراف، والذي أفضى إلى ما أصبح يعرف بـ "تصريح فاتح غشت 1996"، والذي حدد آليات الحوار الاجتماعي على المستوى المركزي الوطني وعلى المستوى القطاعي الجهوي الإقليمي والمحلي، لكن لم يتم الوفاء والالتزام من طرف الحكومات المتعاقبة بتنزيل آلياته، بل عملت الحكومة السابقة والحكومة الحالية بإصرار وعزيمة منقطعة النظير على ردم والإجهاز على كل ما تحقق، وألغت التفاوض الجماعي ثلاثي التركيبة، وعوضته بالتشاور مع الحركة النقابية، وأسست لنفسها مرجعا وهو اتفاق 25 أبريل 2019.

تنصلت الحكومة من تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وأصرت على عدم تضمينه في اتفاق 25 ماي 2019، لتؤسس بذلك إلى ثقافة وممارسة جديدة وهي توقيع الاتفاقيات مع الحركة النقابية دون الالتزام بالتنفيذ، وألغت جولات الحوار الاجتماعي في دورتين.

وفي ظروف الجائحة، كنا في أمس الحاجة للحوار الاجتماعي، باعتباره الآلية الأنجع والمناهج الأسلم لمعالجة كافة القضايا المرتبطة بمعالجة كل القضايا المرتبطة بعالم الشغل والاقتصاد الوطني والتغلب على الصعوبات المرتبطة بالجائحة، لكن الحكومة من خلال ممارستها، أكدت، فيما لا يدع مجالا للشك، أنها حكومة عاجزة عن تمثل الصعوبات الوطنية والكونية المرتبطة بالجائحة وغيرها وعاجزة عن فهم الواقع وأوضاع البلاد والعباد.

حكومة استغلت ظروف الجائحة لتنفرد باتخاذ القرارات، دون اعتبار لتنظيمات المجتمع ولا اعتبار لتعدد وجهات النظر، انفردت باتخاذ القرار دون إشراك ولا حتى استشارة الحركة النقابية.

وسبق لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن نبهنا لهاته الممارسة وتقدمنا بالعديد من المقترحات في مذكراتنا للحكومة لكن دون جدوى، واقترحنا تشكيل "لجنة اليقظة الاجتماعية"، على غرار "لجنة اليقظة الاقتصادية"، بعد إقصاء الحركة النقابية منها، لكن دون جدوى. وغاب أو غُيب بشكل إرادي الحوار القطاعي رغم مذكرتكم، السيد الوزير، إلا في قطاعات قليلة، ونؤكد لكم أن قطاع الصحة في حواره القطاعي، هناك أربع ملفات لازالت محتجزة بقطاع المالية، وكذلك بالنسبة لقطاع الداخلية الذي لم ينفذ بعد التزاماته.

غياب الحوار وتجميد آليات فض نزاعات الشغل الجماعية في ظروف الجائحة على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، ما صرحتم به، السيد رئيس الحكومة، هذاك الشي راه ما كاينش في بلادنا، بلادنا ما كايناش الآليات لا تشتغل ولم تشتغل لا على مستوى العمالات ولا على مستوى الأقاليم في فك وفض النزاعات ديال الشغل، إقصاء العديد من الأجراء والقطاعات التي تضررت من الجائحة بسبب قرارات الحكومة، قطاع المقاهي، كما ذكره السادة قبلي، والمطاعم نموذجا، ونذكركم أن هاذ القطاع

بأجرائه لم يتوصل لحد الساعة بأي دعم يذكر.

إن تغييب الحوار الاجتماعي هو ضرب في أسمى القوانين والتشريعات الوطنية، ألا وهو الدستور وتغييب الحوار هي ممارسة لا..

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لأحد السيدين المستشارين المحترمين: السي عبد اللطيف أعمو ولا السي عدي شجري.

السي أعمو بضعة جمل مركزة من فضلك، في حدود الوقت الذي تعرف.

شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مما لاشك فيه أن الحوار الاجتماعي يساعد في تماسك المجتمعات وتلاحمها، وأنه هو المدخل لتحقيق السلم الاجتماعي والبناء الاقتصادي.

اعتبارا إلى أن جائحة كورونا، زيادة على كونها صحية تمتد لتصبح أزمة إنسانية شاملة، ومن المرجح أنها مع الأسف ستسمر هذه آثارها الاقتصادية والاجتماعية لزمن قد يكون أطول.

ومن هنا يتضح بجلاء، أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، هذه العدالة التي يجب أن تكون أمام أعينكم، السادة الوزراء، وهذا يذكرنا بمدى أهمية ما تضعه الجائحة على المحك اليوم، ألا وهو التماسك الاجتماعي، ويظهر - حسب تقديري - أن هناك حاجة إلى ابتكار واقتراح وتطوير وتنزيل فلسفة جديدة لمعاني الإصلاح الاجتماعي أو الحوار الاجتماعي.

لقد حاولنا من خلال ما كتبناه ووضعناه بين يدي السيد الرئيس أن نقترح بعض الأشياء لا يمكن أن نجملها أمامكم إلا في ست اقتراحات:

1 ـ الاهتمام بتنمية المهارات والتعلم مدى الحياة كمحور لوضع الإنسان في قلب منظومته التنموية؛

2 ـ تطوير التشغيل ووضع جيل جديد من سياسات التوظيف وتعزيز العمل اللائق في عالم متغير؛

3 ـ تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد الرسمي في سياق جائحة كورونا؛

4 ـ ضمان حوار اجتماعي تشاركي للاستجابة بطريقة مناسبة لتداعيات الجائحة؛

5 ـ بناء مستقبل أفضل للجميع لما بعد الجائحة؛

6 ـ التطلع إلى المستقبل بعين واثقة.

أكتفي بهذه المقترحات الستة، وبهذه الطريقة - في اعتقادنا - يمكن لدينامكية الحوار الاجتماعي البناء وللأدوات وللآليات المعتمدة في مجال التشغيل، أن تساهم بمرونة المجتمع والاقتصاد والمؤسسات القادرة على بناء مستقبل أفضل وأكثر شمولية وإدماجا لمختلف الشرائح الاجتماعية.

الحوار الاجتماعي هو تقارب الرؤى، هو إجماع أكبر عدد من الفاعلين من أجل الذهاب بعيدا وتجاوز وتخطي الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هو فلسلة بالفعل حقيقية، الدول الديمقراطية (التي) نجحت هي التي اعتمدتها في تخطي عواقب الجائحة، ولقد استشعرتم بذلك ونجحتم بشكل كبير في هذا المنحى، يجب أن نستمر.

ونتمنى أن تكونوا مبادرين إلى مأسسة هذا الحوار الاجتماعي وتقنينه كما قلت.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السي أعمو.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة، للرد أو للتفاعل مع التعقيبات اللي استمعنا ليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا جزيلا لجميع الأخوات والإخوان، السيدات والسادة المستشارات والمستشارين الذين تدخلوا.

لكن، يمكن ما درناش كلشي، ولكن الأمور اللي درناها كثيرة ومهمة.

أولا، هاذ الكتاب هذا يشمل المذكرات المختلفة التي تلقيناها، إما من المركزيات النقابية، ماشي كلهم اعطاو بالمناسبة، وإما من الهيئات المهنية وإما من الأحزاب السياسية، والتي شكلت بالنسبة لنا أساس الحوار، لأن الحوار على حسب المنظمات الدولية، وخصوصا منظمة العمل الدولية، تبادل المعلومات حوار، تبادل المذكرات حوار، تبادل الاقتراحات حوار، النقاش حوار، الجلوس على طاولة الحوار حوار، الجلوس على طاولة المفاوضات حوار، المفاوضة الجماعية حوار، كلها أشكال من الحوار، وكنديرو هاذ أشكال الحوار على حسب الموقع وعلى حسب الموقف وعلى حسب السياق، فلذلك هاذ الشي راه.. وعاطينو أهمية، هاذ المقترحات كلها اللي جات وهذا غير منطلقات رسمية من بعد هاذيك الاجتماعات الرسمية ديال الحوار، أما 550 مذكرة الأخرى أنا ماغاديش، ما يمكنش نجمعها باش تشوفوها، لأن ذاك الشي الحمد لله كثير، وأنا بغيت نشكر الجميع الذين ساهموا في هاذ الحوار.

ولكن الحوار راه ماشي فطرف واحد، واحد كيحاور وداير جهدو، الطرف الآخر حتى هو يدير جهدو، اسمحو لي، أنا كنتأسف بالنسبة

للإتحاد العام لمقاولات المغرب، الحكومة كيعطيها المسؤولية ديال القانون التنظيمي للإضراب، وأنت عارف، راه سمعتي النقابة اللي كتقول لك أنا ضد هاذ القانون التنظيمي للإضراب، جلسو بعضيتكم وتفاهمو، ديرو الحوار الثنائي أيضا، الحكومة لا يمكن هي أن تتحمل مسؤولية التناقض بين الأطراف، هذاك التناقض بين الأطراف غير فتحوه، ما كاين حتى شي نسخة في تاريخ الإضراب، الإضراب انتظرناه من 1962، وهاذ الحكومة أو الحكومة السابقة تحملت المسؤولية ديالها، لأنها مسؤولية دستورية، جابت المقترح، ناقشوه فالبرلمان وديرو التعديلات ديالكم وصوتو عليه.

أنتم أيضا، راه حتى مجلس المستشارين راه شكل من أشكال الحوار والإسهام في اتخاذ القرار، وغير صحيح، غير مقبول وصف الآليات الدستورية المنصوص عليها دستوريا، وهي هيئات فعلية وصفها بأنها آليات صورية، هي ليست آليات صورية، هذا خطاب غير مسؤول، صحيح أنه..

السيد الرئيس:

من فضلك، من فضلك.

السيد رئيس الحكومة:

أنا لا أرد على واحد، ولكن ثاني ما خصناش نبخسو الجهود التي تتم، هاذيك حتى هي آليات حوار على حسب التعاريف الدولية وكتمارسو فيها الحوار، واسمحو لي راه كثيرا من الأمور اليوم كتعارضوها كاينة في تقارير رسمية وصوتو عليها وسكتو عليها في هاذيك الهيأة الدستورية. واسمحو لي وما غاديش نقول الأمثلة دابا، فنهار يجي الوقت غنقول.

إلى جا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقترح في تقرير رسمي أو المجلس الأعلى للتعليم، وأنتم أعضاء فيه، واقترح ولم تصدروا أي بيان ولم تصدروا أي تكذيب إلى آخره، معنى ذلك هاذي معتمدة، يمكن الحكومة ما تاخذش بها 100%، ولكن إلا اخذينا بها، كنقولو عندنا مرجعية ديال مؤسسة دستورية، هذا شكل من أشكال الحوار، والحوار ماشي حوار طرف يفرض على الأطراف الأخرى كلها، راه المجتمع راه فيه عداد من الأطراف، هاذي أطراف الرأي ديالها محترم، نتحاورو معهم محترم، احنا موجودين، ولكن في حدود ما تسمح به حقوق الأطراف الأخرى كلها.

بالنسبة لإقحام الحكومة السابقة، أنا اسمحو لي، لست هنا لأدافع عن الحكومة السابقة ضرورة، فهي حكومة حازت على ثقة المواطنين بالتصويت اللي تم في 2015 و2016، ذاك الشي دوزناه، كملناه وإقحامها في هاذ الموضوع غير سليم.

غير باش نقول على كل حال الحكومة اللي قبل منها، الإخوان ما كاينينش، الحكومة اللي قبل منها وقعت في آخر مرحلة، والحكومة اللي بعد منها نفذت، ويحسب لهذه الحكومة أنه جابت واحد الاتفاق ووقعتو 3 سنوات قبل النهاية ديال الولاية ديالها ونفذت جميع الالتزامات ديالها أثناء ولايتها، فهذه حكومة وقعت اتفاقا اجتماعيا، ونفذت الالتزامات ديالها كالاتفاق الاجتماعي، المالية المترتبة على الحكومة بوحدها، الاتفاقات الأخرى اللي فيها أطراف أخرى حتى هاذيك الأطراف حتى هي خاصها تتحاورو.

أنا ضد هاذ التأخير ديال القانون التنظيمي للإضراب، ولكن ماشي أنا اللي أخرناه وليست الحكومة، القانون المنظم للنقابات، نقابة واحدة سلمت ملاحظاتها، وراه السيد الوزير ها هو قدامي، لماذا؟ سلمو الملاحظات ديالكم مكتوبة، باش تكون وثيقة تاريخية، أنتم لا تريدون أن تشاركوا في الحوار، هذا هو العمق ديالو.

مدونة التعاضد، ها هي عندكم في مجلس المستشارين، دوزوها، هذا أيضا قانون.

التغطية الصحية للوالدين، عارضو، عارضو وصوتو ودوزو، أما درتو البلوكاج هذا غير معقول، ليس.. لا، الحوار ماشي هو الفيتو، الحوار ليس.. هذا من مؤسسات الحوار، العكس.

السيد الرئيس:

الله يخليكم، أرجوكم، ابتعدوا عن الحوارات الثنائية.

السيدة الرئيسة الله يخليك، أرجوك.

السيد رئيس الحكومة:

بقات لي جوج ديال النقط، راه هضرتو، أنا ما غاديش نرد على هذاك الكلام، أعتذر، ما غنردش على هاذ الكلام، كنعتذر ندير بحال ما سمعتوش، لأن الكلام ديال العيب أنا ما كنبغيش كاع نسمعو.

أريد 2 ديال النقط غادي نوقفو عندهم ولا 3 ديال النقط:

أولا، وقبل كل شيء، قطاع المطاعم صدر مرسوم استفاد المشغلين ديالو برسم يناير وفبراير ومارس فعلا، والآن اللائحة ديال شهر أبريل موجودة ويتم التدقيق بالنسبة للأجراء وبالنسبة للمصرحين باش يتم الاستفادة ديالهم من القانون ديال شهر أبريل، فلذلك غير صحيح ما قيل، فهمتني؟ وها هي اللائحة ديال جميع القطاعات وشحال عدد الأجراء اللي كيستافدو، عشرات الأجراء يستفيدون شهريا، الآن في مختلف تلك القطاعات.

وبالنسبة للعجز التجاري، الأخت هضرت على العجز التجاري، وقالت عجز تجاري في تفاقم مستمر، أنا ما عرفتش هاذ العجز التجاري في تفاقم مستمر، أين هو؟ يمكن تضربو دابا مذكرة الظرفية مارس 2021، (note de conjoncture) دابا تخرج ليكم، راه الحمد لله المعلومات اليوم متاحة، هاذ نسبة التغطية (le taux de couverture) التي تحسنت بـ 7.8 نقطة، بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية مارس، لتصل إلى 68.4%.

وبالمناسبة، هذا هو الجدول ديال تطور نسبة تغطية الواردات بالصادرات، وصل تحسنا غير مسبوق في تاريخ المغرب، هذا الجدول من 2007 إلى اليوم، تحسن مضطرد ليصل لأول مرة إلى هاذ المستوى ديال 68.4%، هذه أرقام صارمة، صادمة، (note de conjoncture) ضربو دابا تخرج ليكم وتأكدو من أن هاذ الأرقام ليست مختلقة، إذن هذا بالنسبة

لعجز الميزان التجاري.

وأيضا الحديث عن انهيار المعاملات إلى آخره، هذا كلام غير صحيح، غير منطقي، كاين تراجع صحيح في عدد من القطاعات، وكاين كثير من القطاعات خرجو الناس للبطالة، ولكن كاين قطاعات أيضا اللي تزادو المشغلين فيها، لأن كاين قطاعات اللي استاطعت تطور وتتأقلم مع ظروف الجائحة ومع التصدير، كاين القطاعات اللي تغلق عليها التصدير نتيجة لأن الطلب العالمي ما بقاش في هذاك المجال، فاحنا كنساعدوها باش تحول إلى قطاعات أخرى، هنا كنفقدو وهنا كنربحو، فهي عملية ديناميكية، ولكن الحكومة قامت بأقصى ما يمكن من جهدها في هاذ المجال.

ماشي معنى أن جميع الأمور تعالجات، هناك إشكالات صحيح، هناك زيادة في البطالة بسبب ظروف الجائحة، والا البطالة في ظل هاذ الحكومة كانت في تحسن 10.2 لـ 9.8 سنة 2018، لـ 9.2 سنة 2019، جات الجائحة بغيتو تحسبو علينا الجائحة كلها، مرحبا في سبيل بلدنا وفي سبيل وطننا نتحملو هاذ المسؤولية ديال الجائحة والمواجهة ديالها، احنا ما عندناش مشكل، راه ما عندناش مشكل في هاذ الشي.

احنا كنجيبو القرارات الصعبة بوجهنا أحمر، ولكن كنشرحوها للمواطنات والمواطنين، وكنعرفو بأن كيتفهموها وكنعرفو بأنهم كيشوفو آش كيتم وآش كيجرى في البلدان الأخرى، راه ماشي اللعب هذا، الجائحة ليست شيئا يعني شي حاجة بسيطة، ليست حدثا عابرا، ليست إشكالا بسيطا صغيرا، إنما هو إشكال ضخم حارت فيه الدول الكبرى، فحتى احنا حرنا فيه شوية، ولكن الحمد لله الإجراءات اللي دارت بلادنا باش تواجه هاذ الجائحة كانت في مستوى التقليص والتقليل من التأثيرات ديالو.

الإجراءات الاجتماعية اللي درنا متتالية من الدعم المباشر ديال 3 أشهر ديال الحجر الصحي وعشرات الإجراءات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية أيضا، تمديد دعم عدد من القطاعات المتضررة إلى اليوم، راه احنا سردنا هاذيك القطاعات، قلناها قطاع السياحة إلى اليوم عشرات المشغلين في قطاع السياحة الآن يتلقون هذاك الدعم، قطاع التظاهرات والحفلات، قطاع الألعاب والترفيه، قطاع دور الحضانة، قطاع الصناعة الثقافية والإبداعية، قطاع القاعات الرياضية، قطاع مقاولات المناولة وقطاع المطاعم والمرشدين السياحيين، هاذو كلهم.. وفق شروط بطبيعة الحال اللي منظمها القانون ومنظمها المراسيم، وفق تلك الشروط، المشغلين ديالهم مصرح بهم، بطبيعة الحال، من قبل المقاولات، خاصهم هوما يجيو يصرحو بهم، كيصرحو بهم عند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كندرسوهم كيتخلصو، الآن كيتخلصو شهريا، عشرات الآلاف.

بطبيعة الحال درنا القطاعات اللي أكثر تضررا نتيجة القرارات ديال الإغلاق ديال الحكومة، أما التدافع في السوق والقرارات اللي تضررت نتيجة الطلب العالمي، الطلب الوطني نقص، المشاكل ديال كورونا، هاذ الشي راه كلشي في الهوا سوا، بالمناسبة. كلنا راه عندنا شوية من هاذ المشاكل، بما فيها الحكومة ومداخيلها المالية.

هاذ الإجراءات اللي تدارت كان عندها أثر إيجابي على فئات واسعة من المواطنين، وحالت دون الوقوع، على حسب المندوبية السامية للتخطيط، دون وقوع 9.2% من السكان في دائرة الفقر، كما حمت 7.8% من الوقوع في دائرة الهشاشة، عندها تأثير مباشر، وهذا تقرير خاص ديال المندوبية السامية للتخطيط، درست فيه هاذ التأثير ديال الإجراءات اللي قامت بها الحكومة وخلصت إلى هذه النتيجة.

أخيرا، بعض الإخوان قالو عدم تشجيع التشغيل الذاتي، أنا ما عرفتش كيفاش غادي نديرو أكثر من هاذ الشي، "المقاول الذاتي" فاش جينا وهو نظام ناجح بالمناسبة، فاش جينا في 2016 كان 32.000 مسجلين في "المقاول الذاتي"، اليوم عندنا 233.000 تسجيل في "المقاول الذاتي"، ماشي اليوم، أي في 2020، أي آخر 2020، وبالتالي كان هناك تشجيع قوي وتزاد أكثر في ظروف الجائحة، وخصوصا أنه "المقاول الذاتي" كانت امتيازات تعطات له.

أولا، القروض ديال "ضمان أكسجين" تعطى ليه بـ 0%، تعطى ليهم بـ 0%، دعما لهؤلاء.

وثانيا، درنا مرسوم خاص، دخلنا المقاولين الذاتيين فيما يخص المستفيدين من الصفقات العمومية إلى آخره، درت عدد من الإجراءات باش نمكنو الشباب يمشيو يديرو هاذ المقاول الذاتي، والحمد لله نجح هاذ المشروع، وهذا من المشاريع الناجحة، لا يمكن أن نقول بأنه ما درنا والو في هاذ المجال.

وأنا بغيت نقول واحد الملاحظة أخيرة، الملاحظات كثيرة، الملاحظات كثيرة، ولكن بغيت نقول بأن بعض الأحزاب - وأنا نقولها بكل يعني أدب وصافي - بعض الأحزاب عمرت في الحكومة، الحكومات السابقة، بعض الأحزاب، بعض، عمرت في الحكومات، أربعين سنة وهي في الحكومة، فإلى جات تهضر على الفقر وتهضر على هاذ الشي، تضرب وتقيس، لأن هي جميع السياسات تقول لي أنت عشر سنين، راه ما كاينش هنا شي حزب، حزب واحد اللي ما دخلش للحكومة بهذيك الطريقة إلى آخره، أما الباقي كلشي 30 عام، 40 عام، 14 العام، 16 العام، 18 العام كلهم، بعد ذلك أنه.. لا غير اسمح لي، المغرب محتاج إلى أحزاب سياسية قوية، ولكن أحزاب سياسية مستقلة في قرارها.

المغرب محتاج إلى ترصيد الثقة بالمواطن والفاعل السياسي، وهذا لا يكون إلا بسلوك سياسي مسؤول وبخطاب واقعي وبخطاب صادق.

المغرب محتاج إلى ترصيد التوجه الديمقراطي، وليس بتمرير قاسم انتخابي غريب، مشوه لفرملة حزب معين، هذا هو المشاكل الحقيقية اللي خاصنا نواجهوها سياسيا.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: مداخلة سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة للمستشار السيد عبد اللطيف أعمو والمستشار السيد عدي شجري.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو والمستشار السيد عدي شجري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أثرت جائحة كورونا على الحياة العامة وفجرت الفوارق الاجتماعية وأججتها، كما أثرت على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، وخصوصا منها المرتبطة بالمجال الاجتماعي والبيئي.

ويأتي الاحتفال بعيد العمال لهذه السنة صامتا، في ظل تداعيات هذه الأزمة، التي كشفت عن العديد من الاختلالات والنواقص في عدد من القطاعات، وخصوصا منها المجال الاجتماعي، الذي يهم الطبقة العاملة بشكل خاص، ويمس تحديدا الفئات الهشة من المجتمع، وعلى رأسها المرأة المغربية.

وقد بادرت الحكومة، منذ مدة، إلى تجميد الأجور والتعويضات، ولجأت إلى نظام التشغيل عبر التعاقد،... في وقت عرفت فيه أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك (الزيوت، ...) وأسعار المواد الطاقية وفواتير الماء بجانب العديد من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم، والتي تم تبضيعها بشكل مخيف ومجحف ارتفاعا صاروخيا... في ظل بطالة متصاعدة ومقلقة لحاملي الشهادات العليا، إضافة إلى نصف مليون من عمال المقاهي والمطاعم وقطاع السياحة والصناعة التقليدية ... فاقدين لوظائفهم بفعل جائحة "كوفيد-19" وحالة الطوارئ الصحية المصاحبة لها.

وفي ظل تآكل وتدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة وللطبقة الوسطى، على حد سواء، ما زالت الحكومة تعتمد حوارا اجتماعيا شكليا ومناسباتيا، مما يدفع في غالب الأحيان إلى اتخاذ قرارات أحادية يغلب عليها التسرع، وتفتقد للحد الأدنى من التوافق المطلوب.

فالحكومة لم تستطع ابتكار واقتراح وضع قانوني قار للحوار الاجتماعي، ولم تفلح بعد في خلق مجلس أعلى للحوار الاجتماعي ليكون فضاء مثاليا للتشاور، ويحتضن لقاءات الأطراف الاجتماعية بهدف تبادل الأفكار وبلورة المقترحات. مما كان له تأثير سلبي على عمل عدد من المؤسسات الدستورية، بما فيها البرلمان (تجميد عدد من مشاريع القوانين ذات الصلة، لعدة أشهر وأعوام). مما يدل على عدم تأكد الحكومة من جدواها، وما يترتب عن ذلك من شلل في السياسات العمومية، ويطرح تساؤلا مشروعا حول جدية عمل ونوايا الحكومة في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة،

نحن بالتأكيد في حاجة ماسة إلى حوار اجتماعي مؤسساتي منظم ومقنن بضوابط قانونية، ويعتمد على بيداغوجية للتداول حول المشاكل المطروحة على طاولة التفاوض الاجتماعي، ولا يستجيب فقط لضغط الشارع أو للإملاءات العديدة أو لتدبير موسمي ومناسباتي.

فالأكيد أن نسبة الإنجاز فيما يخص الاتفاقيات التي وقعتها الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية مع الحكومات السابقة والحالية قد لا يتعدى الثلث على أبعد تقدير. وهو ما يطرح إشكالية الالتزام والمسؤولية في التفاعل مع المطالب الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.

وهو ما يستدعي أولا تفعيل منشور رئيس الحكومة رقم 2020.07 المتعلق بالحوار الاجتماعي بين النقابات والوزارات المعنية (التعليم – الصحة) منعا لتراكم المشاكل داخل قطاعات اجتماعية محورية، أبانت جائحة كورونا عن دورها الاستراتيجي والحساس في حماية المجتمع وتحصينه، والتي تعاني من مشاكل بنيوية وتنظيمية متراكمة لسنوات، في غياب حلول عملية ومقنعة.

السيد رئيس الحكومة،

إدراكا منا بأن الحوار الاجتماعي يساهم في تماسك المجتمعات وتلاحمها، وأنه هو المدخل لتحقيق السلم الاجتماعي والمفتاح لبناء اقتصاد صحي ومنتج ومتماسك ومنسجم.

واقتناعا منا بأن النقابات العمالية تلعب دورًا رئيسيًا في توازن المجتمعات والحد من الاحتقان ومن عدم المساواة ومكافحة التمييز بين الجنسين في سوق العمل.

واعتبارا بأن جائحة كورونا (COVID-19) فوق كونها صحية، تمتد لتصبح أزمة إنسانية وكونية شاملة، وتمثل تهديدًا مباشرًا لرفاهية ومستوى عيش وأمن كل فرد، بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو انتمائه الوطني أو موقعه ومكانته في المجتمع، وبالتالي، فإن انعكاساتها وآثارها الجانبية الرئيسية التي أحدثت اضطرابات عميقة في النشاط الاقتصادي، وولدت أزمة تشغيل مست أمن المواطنين، وكان لها امتداد وتأثير عالمي على الأفراد وعلى الدول.

ومن المرجح أن تستمر هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، لعدة سنوات، وسيتأثر عالم الشغل بشكل كبير، وسيظل كذلك على مدى أطول، وتنضاف هذه الصعوبات إلى التحولات التي طرأت على فضاء العمل، والمرتبطة بشكل خاص بالتكنولوجيا، وبالتغيرات البيئية والديمغرافية والجيوسياسية.

ومن هنا يتضح بجلاء أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، وهذا يذكرنا بمدى أهمية ما تضعه الجائحة على المحك اليوم، ألا وهو التماسك الاجتماعي - الذي يقوم على الوعي الجماعي بأن النظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي العادل - لا يمكن أن يقوم إلا على

أساس الكرامة الإنسانية، التي يضمنها العمل اللائق والعيش الكريم، مع التوفر على نسيج مقاولاتي قوي، بحس وطني عالي، قادر على خلق مشاريع مستدامة ومناصب شغل لائقة وحافظة لكرامة العمال.

السيد رئيس الحكومة،

إن لجائحة "كوفيد-19" ما قبلها وما بعدها من تأثير على مستقبل عالم الشغل، ومن المرتقب أن تكون للأزمة الصحية تداعيات إنسانية عالمية عميقة ومستدامة على عدة مستويات، فمن المتوقع أن تكون من مميزات مرحلة ما بعد الجائحة، ارتفاع معدل البطالة وتفشي البطالة المقنعة وتوسع مستويات الهشاشة واللامساواة، خصوصا بالنسبة للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وللمسنين.

كما ستشهد مرحلة ما بعد كورونا تدهورا ملحوظا وشاملا في موارد المالية العامة، مما قد يشكل حاجزا إضافيا أمام تنفيذ السياسات العمومية والقدرة على إيجاد وابتكار أجوبة سياسية حقيقية للأزمة، وخصوصا في البلدان التي تعاني بالفعل هشاشة بنيوية، سواء بسبب محدودية الموارد أو بسبب ضعف بنيتها التحتية الأساسية أو بسبب ضعف حكامتها التدبيرية...

هذا بجانب التسارع الملحوظ في التحولات الرقمية التي فرضتها الجائحة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، لاسيما بانفجار وتطور أساليب التواصل والعمل عن بعد، والتي يمكن أن تقدم مزايا أكيدة، لكنها ستنتج عقبات وحواجز إضافية يتعين تخطيها بحزم وبشجاعة من أجل ضمان العمل اللائق والكريم، وخصوصا المرتبطة منها بظروف العمل وحماية الشغيلة.

كما سيشهد هيكل الاقتصاد تغييرات عميقة، بسبب انكماش قطاعات معينة، تأثرت أكثر بفعل تداعيات الجائحة، مثل الشركات الصغيرة والصغيرة جدا وعدد من القطاعات والأنشطة المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل أو تلك التي تتعرض للمنافسة المباشرة من المنتوجات والخدمات الرقمية، فيما ستشهد قطاعات أخرى تطورا وازدهارا أكيدا.

كما ستتعرض سلاسل الإمداد والتموين العالمية لإعادة هيكلة عميقة، أو أحيانا، حتى للتقليص في بعض خدماتها، بهدف تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف وعلى ضمان استمرارية الأنشطة، وبالخصوص بفعل تداعيات الأزمة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، على سبيل المثال لا الحصر.

هذه الهيكلة ستسير لا محالة في اتجاه التمكين من تعزيز الديناميات البيئية والتكنولوجية والصناعية التي كانت أصلا تسير في هذا الاتجاه، وسيتم التسريع من وتيرتها بشكل كبير، وبإصرار أكيد؛ كما ستشكل تحديًا إضافيًا لمستقبل الصناعات المعتمدة على اليد العاملة الكثيفة.

وفي ظل هذه التحولات، يعتبر توفير فرص الشغل وضمان الحماية الاجتماعية ضرورة للاقتصاد، وشرطا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويجب، من هذا المنطلق، أن تكون في صلب الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي وللتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما يقرب من 90% من الإجراءات المالية المتخذة في العالم للاستجابة لتداعيات الأزمة، قد تم اتخاذها في البلدان المتقدمة. وحتى في هذه البلدان، فليس من المؤكد أن هذا الجهد - الذي تمثل كلفته 5% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل – قد يكون مثمرا ومستداما، بالنظر إلى السرعة التي يرتفع بها مستوى المديونية العامة.

هذا، في الوقت الذي تم فيه اتخاذ أقل من 3% من التدابير التحفيزية العالمية في البلدان ذات الدخل المتوسط وفي البلدان النامية، وتواجه العديد من هذه البلدان بالفعل تحديات مالية جدية، بما في ذلك وقع تسديد الديون الخارجية التي تزيد عن 1000 مليار دولار، ويتوقع سدادها ما بين سنتي 2020 و2021. لذلك، يجب إيجاد طرق جديدة، أو تكميلية، لتحفيز النمو الاقتصادي، وكذلك خلق فرص عمل نوعية، في ظل ضغط المديونية على المالية العامة .

ويتعين التفكير جديا، من الآن فصاعدا، في تجديد وتطوير النموذج التنموي، بشكل يجعل الاقتصاد الوطني غير معتمد بعد اليوم على النموذج التقليدي للتنمية فقط، والمعتمد أساسا على تدابير التحفيز المالي والنقدي، باعتبار أن الاستراتيجيات القائمة على هذا النموذج قد استنفذت، ولم تعد لها فوائد اقتصادية أو اجتماعية إيجابية.

نحن اليوم نعيش نقلة نوعية (changement de paradigme) في مسارنا التنموي بشكل عام، ونحن بالتأكيد في مفترق الطرق.

ونحن هنا نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول السياسات العامة المرتبطة بمحور "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19" نتساءل حول ما أعدته الحكومة للاستجابة لكل هذه التحديات والرهانات ؟

السيد رئيس الحكومة،

لا أحد ينكر بأن الحوار الاجتماعي يلعب دورًا أساسيًا في فترة الأزمات، بغض النظر عن كونها اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو بيئية...

وبحكم طبيعتها غير المتوقعة وحجمها ووقعها، فجائحة "كوفيد-19" تمارس ضغطًا أكيدا على الاقتصاديات الوطنية وعلى عالم الشغل وفضاءات العمل، بدرجات متفاوتة ومتباينة، بما في ذلك الضغط على مسار ونتائج الحوار الاجتماعي.

فالحوار الاجتماعي ضروري لأنه أداة للتشارك المؤسساتي قبل أن يكون أداة للتشاور مع الهيئات النقابية والتمثيليات العمالية في وضع وتنفيذ السياسات وفي اتخاذ القرارات التي تؤثر على عالم الشغل، بشكل عام، وهو أكثر أهمية وحيوية في السياق الحالي للأزمة الصحية وتداعياتها، لأنه قد يجنبنا الدخول في دوامة التفريط في حقوق العمال والأجراء والمنتجين، مخافة المس بقدرتهم الشرائية وبتوازنهم الاجتماعي الهش.

وتتطلب الاستجابة لتعقيدات الأزمة وتشعباتها توحيد وتعبئة جهود

جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في المجتمع كجزء من الإجراءات التي تتخذها الحكومة بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين في عالم الشغل. ومع ذلك، فإن تجربة العديد من المنظمات والهيئات النقابية وتقييمها للأوضاع تبين لنا بجلاء أنه تم تهميشها وتركها جانبا في تصور الحلول للأزمة الصحية، ولما بعدها. والأسوأ من ذلك كله، أن هياكل الحوار الاجتماعي القائمة تكاد تكون معطلة ومشلولة طيلة فترة الأزمة.

ولاشك أن للحوار الاجتماعي القائم على احترام الحرية النقابية والاعتراف الفعال بالحق في التفاوض بين الحكومة وأرباب العمل وممثلي الأجراء، دور حاسم في تطوير السياسات العمومية القائمة على العدالة الاجتماعية. وهو شرط أساسي لتوفير العمل اللائق والعيش الكريم لمختلف فئات المجتمع.

إن المسألة تهم الجميع وتتطلب تعبئة الجميع، من هيئات تمثيلية وسياسية ومدنية، بما يتطلب ذلك من حس وطني كبير ومن تقدير واعي لمتطلبات المرحلة الدقيقة والحساسة، ومن تفاعل إيجابي ومسؤول مع خطورة الأزمة وتداعياتها.

فعلى الرغم من الطابع الفريد وغير المسبوق لجائحة كورونا (COVID-19)، فهذا لا يمنع من استنباط أوجه التشابه مع الأزمات السابقة فيما يخص دور الحوار الاجتماعي في بلورة الأجوبة المناسبة والموجهة الهادفة إلى دعم التشغيل وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والبحث عن أفضل أوجه التوازن الاجتماعي الخلاق والمحفز.

وهذا لن يتأتى، من منظورنا، إلا باعتماد مقاربات جديدة وبتفعيل الدعامات الأساسية التالية:

1. الاهتمام بتنمية المهارات والتعلم مدى الحياة كمحور لوضع الإنسان في قلب المنظومة التنموية:

السيد رئيس الحكومة،

إن تنمية المهارات والتدريب مدى الحياة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للإدارة، وكذلك بالنسبة للهيئات النقابية، من موقعها التمثيلي في تحديد محتوى التداريب، وتطويرها وتقييمها... ومن موقعها كمستفيد من دينامية التكوين داخل فضاءات العمل، ومن مصلحتها اليوم أكثر من أي وقت مضى، الاهتمام بهذا الجانب، بحكم التغيرات الحاصلة والمرتقبة في عالم الشغل، والمتميزة بسرعتها وتعقدها وصعوبة توقع آثارها الآنية والبعيدة، تحت تأثير التطورات التكنولوجية وتطور الاتجاهات الديموغرافية وتغير المناخ، وعامل الزمن وسرعته، وكذلك رهانات الاستدامة البيئية والتكامل الاقتصادي العالمي، كجزء من تحول عالم الشغل، وغيره...

مما سيعرض سوق الشغل وعالم المقاولات لاضطرابات كبرى، مع انقراض فئات معينة من الوظائف، فيما ستعرف الوظائف الحالية تطورات عميقة، وستظهر في ذات الوقت وظائف جديدة.

وهكذا، ففي ظل التغيير المستمر لعالم الشغل، تظل وظيفة تنمية المهارات والتعليم المستمر مدى الحياة خيارات لا محيد عنها، وتوجها استراتيجيا ضروريا في زمن ما بعد كورونا لتسليح جميع العمال والأجراء في مواجهة المستقبل، سواء كانوا نشيطين أو باحثين عن عمل، وسواء انخرطوا في الاقتصاد الرسمي وفي الاقتصاد غير المهيكل. وهي فرصة لا تعوض لتطوير المهارات وتنفيذ برامج طموحة للتعلم مدى الحياة من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها العمال.

فما أنتم فاعلون، السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال؟

2. تطوير التشغيل ووضع جيل جديد من سياسات التوظيف وتعزيز العمل اللائق في عالم متغير:

السيد رئيس الحكومة،

في سياق الأزمة الصحية الحالية، يتعين تعزيز خلق فرص الشغل والعمل اللائق، ووضع سياسات وطنية شاملة في مجال التشغيل، تدمج مقاربة النوع الاجتماعي وتوفر استجابة فورية وطويلة الأمد وتدابير للإنعاش الاقتصادي، تكون كفيلة بضمان التعافي المستدام والمبدع من الأزمة، وتوفير فرص الشغل، وحماية سبل عيش المواطنين.

ويمكن أن يساعد تطوير وتنفيذ جيل جديد من سياسات وبرامج التوظيف الشاملة والمراعية لمقاربة النوع الاجتماعي والقائمة على الاستدلال والبرهنة والتقييم في ضمان التعافي المستدام والإبداعي من الأزمة، وتوفير فرص العمل، وحماية سبل العيش لمختلف شرائح المجتمع.

وعلى هذه السياسات أن تخلق الظروف الملائمة لإدماج عناصر الاستدامة، وخاصة لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فالاقتصادات والمجتمعات تحتاج اليوم إلى تدابير توفر المساعدة العاجلة، بجانب تدابير متوسطة وطويلة الأمد لخروج أقوى وأكثر مرونة من ذي قبل من الأزمة.

3. تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد الرسمي في سياق جائحة كورونا (COVID-19):

السيد رئيس الحكومة،

يجب معالجة السمة غير الرسمية للاقتصاد غير المهيكل بشكل عاجل من أجل التخفيف من آثار الوباء على النشاط الاقتصادي وعلى سوق الشغل لمنع تآكل سوق الشغل الرسمي.

فقد تأثر العاملون في الاقتصاد غير المهيكل أكثر جراء أزمة "كوفيد-19"، حيث ارتفع معدل الفقر النسبي وتنامت مظاهر الهشاشة، وتأثر أزيد من 5 مليون مواطن بإجراءات الإغلاق والحجر الصحي.

وقد تأثرت النساء وتأثر الشباب بشكل خاص، باعتبارهم ممثلين بشكل كبير وواسع في اقتصاد الهامش وفي الاقتصاد غير الرسمي. علاوة على ذلك، كانت آثار الأزمة متفاوتة على مختلف قطاعات الاقتصاد غير المهيكل. وبالتالي، غالبًا ما يصعب الوصول إلى العمال والحصول على معلومات ومعطيات دقيقة حول مستخدمي الوحدات الاقتصادية في

الاقتصاد غير المهيكل، وتقييم الحاجيات بشكل دقيق، وغالبًا ما لا يتلقون الدعم الذي يحتاجون إليه.

ومع استمرار انتشار الوباء، تم إجراء تشخيصات سريعة لتقييم عواقب السياسات الحالية على الاقتصاد، إلا أن الافتقار إلى تدابير ناجعة في مجال السلامة والصحة المهنيتين، والعقبات التي تعترض الوقاية والسلامة في أماكن العمل، وزيادة مخاطر تشغيل الأطفال... هي من بين المشاكل العديدة التي يواجهها أولئك الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل. ويتعين أن ينصب الحوار الاجتماعي مستقبلا على مختلف جوانبها وانعكاساتها.

ويجب أن تأخذ السياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد الهادفة إلى خلق ظروف العمل اللائق في الحسبان الاقتصاد غير المهيكل، باعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والنمو الشامل، في أفق تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة (2030)، فضلاً عن تعزيز الظروف المواتية للنشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، وتعزيز ريادة الأعمال، ودعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن نماذج وأنواع أخرى من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل التعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي... وغيرها، والتي تساهم في تعزيز النسيج المقاولاتي بالعالم القروي والجبلي، والذي تضرر بشكل كبير، وفي صمت، جراء تداعيات الجائحة.

كما يجب على الحكومة تسليط الضوء أيضا على التدابير التي اتخذتها وستتخذها مع الشركاء الاجتماعيين لتقليص الطابع غير الرسمي في الأعمال والوظائف، لضمان مستوى كافٍ من الدخل أو دعم الدخل والتسريع من وتيرة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع.

4. ضمان حوار اجتماعي تشاركي للاستجابة بطريقة مناسبة لتداعيات الجائحة، بشكل يساهم في تعافي الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على الصمود:

السيد رئيس الحكومة،

إن الانطلاق من قاعدة أساسية مفادها أن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التشغيل الوطنية وجميع تدابير الاستجابة والتعافي من تداعيات الجائحة يجب أن يقوم على أساس تشاور ثلاثي مسؤول وعلى حوار اجتماعي شامل (dialogue social inclusif).

حيث يعتبر الحوار الاجتماعي المأسس، (Institutionnalisation du dialogue social)، (الثنائي أو الثلاثي)، ضروريًا لتطوير سياسات واستراتيجيات على المدى الطويل، خاصة بعد الأزمة، بهدف تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء المرونة (résilience) على قاعدة الاستقرار (stabilité).

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن تدابير الحجر الصحي قد تشكل، في معظم الحالات، عقبة إضافية أمام دينامية الحوار الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أدى حجم الأزمة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة إلى اشتغال الحكومة بمعزل عن باقي الفاعلين، ودون استشارة الشركاء الاجتماعيين أو المجتمع المدني.

وفي ذات الوقت، أعاق الوباء الأنشطة النقابية لمنظمات أرباب العمل والعمال وأثر على انتظام علاقاتهم بقواعدهم. وكان عليهم تكييف أساليب عملهم لتقديم خدمات استشارية بشكل ملائم. ولقد تأثر الحوار الاجتماعي بشكل كبير، مما قلص من حجم ونوعية الاتفاقيات الجماعية المبرمة مقارنة بالسنوات الماضية.

ولكن، مع ذلك، فالاستثناء، لا يمكن أن يتحول إلى قاعدة !

ويتعين هنا الإقرار بأن مسار التغلب على الأزمة، تقتضي من الحكومة ألا تعمل بمفردها، وفي معزل عن باقي الفاعلين في المجتمع.

ومن المهم أن تنسق عملها وتتعاون مع مختلف الفاعلين والمؤثرين في فضاء الشغل لمواجهة الوباء، وتخفيف آثار تدابير الحجر وإعادة بناء مناخ الأعمال والاقتصاد والمجتمع على أسس البناء المشترك والمسؤول. وهو ما سيؤدي لا محالة إلى الرفع من منسوب الثقة لدى الفاعلين المعنيين، وتمكينهم من وضع السياسات المناسبة وفقًا لاحتياجات من هم في سوق الشغل، فضلاً عن الحد من الصراعات والمواجهات والتشنجات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الحوار الاجتماعي شاملاً ويشارك فيه ممثلو النقابات ومكونات المجتمع المدني الذين سيتأثرون بالتدابير المتخذة، ولاسيما العاملين في الاقتصاد غير المهيكل والأشخاص في وضعية إعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والهشة، مع ضمان تمثيلية النساء في الهيئات والمنظمات النقابية.

5. بناء مستقبل أفضل للجميع لما بعد الجائحة:

السيد رئيس الحكومة،

إن تبني الحوار الشامل والمسؤول مع مختلف الفاعلين في عالم الشغل، بشكل تدرج فيه سياسات وبرامج التشغيل الوطنية انشغالات واحتياجات السكان، يقتضي التوفر على سياسات وطنية من الجيل الجديد، والتي تغطي جوانب النمو الاقتصادي، دون إغفال متطلبات العدالة الاجتماعية والترابية، وتعتمد أساس توافق الآراء وتضمن تكافؤ الفرص ومعالجة التفاوتات القائمة، بجدية وواقعية ومسؤولية.

فالحقيقة، أن المواطنين لا يمتلكون جميعًا نفس الوسائل والإمكانيات لحماية أنفسهم، وللتعامل المتساوي مع عواقب الوباء. والفئات الهشة أصلا، مثل النساء، هي بالفعل الأكثر تضررًا من الأزمات، مما يزيد من تفاقم وتأزيم وضعها.

وبهذا المعنى، فإن الآثار المدمرة للوباء وتدابير الحجر والتباعد الجسدي أثرت بشكل غير متناسب على العديد من القطاعات التي تنتشر فيها النساء بالخصوص، مثل صناعة النسيج والصحة والاتصالات والرعاية الشخصية والعمل المنزلي، ومختلف قطاعات الخدمات... وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، أدت تدابير الحجر الصحي، ولاسيما إغلاق المدارس ودور

الحضانة، إلى زيادة حجم مهام الرعاية المنزلية غير المدفوعة، والتي لا تزال المرأة هي التي تؤديها في المقام الأول.

كما أدت التزامات العمل والأسرة، التي أججتها ظروف الحجر، إلى خلق ضغوط نفسية إضافية على النساء المغربيات، مع ما يصاحب ذلك من مظاهر العنف ومن مختلف المخاطر على الصحة العقلية والتوازن النفسي للعديد من النساء بوجه خاص.

وغالباً ما يواجه الشباب كذلك صعوبات جمة للولوج إلى سوق الشغل. وقد ساءت هذه الحالة بشكل كبير خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة لسنة 2008، ولم نتخذ منها عبرة ... وجاء وباء كورونا وتدابير الحجر والاحتواء ليؤثر من جديد على الشباب، ولاسيما من خلال: انقطاع وتذبذب مسار التكوين والتدريب، مما يقلل من قابليتهم للتوظيف؛ ومن صعوبة العثور على وظائف قارة ومحفزة. كما أدت موجة فقدان الشباب للوظائف إلى انخفاض دخل هذه الفئة وتدهور ظروف عملها، ويمكن أن تؤدي عواقب وتبعات الوباء النفسية والاجتماعية إلى ظهور ما قد يسمى بـ "جيل الحجر الصحي" المتذمر من الأوضاع والفاقد لحس المسؤولية والانتماء.

كما يتأثر كذلك العمال المهاجرون، والعمال المسنون، والعاملون المنزليون، والعمال القرويون بالوضع بشكل أصعب وأقوى من ذي قبل.

وغالبا ما تتركز هذه المجموعات بشكل عام في الوظائف منخفضة الأجور، وفي القطاعات الأكثر تضررًا من الوباء، وتجد نفسها في غالب الأحيان في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويواجهون الآن مستويات متزايدة من الهشاشة والعنف والمضايقة والتحرش، وخصوصا المنخرطين منهم في الاقتصاد غير المهيكل وغير الرسمي.

فما موقع هذه الفئات الهشة من البرامج الحكومية على ضوء تبعات جائحة "كوفيد-19"؟

6. التطلع إلى المستقبل بعين واثقة:

السيد رئيس الحكومة،

إن بلورة جيل جديد من سياسات التشغيل الشاملة والقائمة على معطيات دقيقة ومحينة والمراعية لمقاربة النوع الاجتماعي والمستندة إلى معايير العمل الدولية، من شأنها أن توفر قاعدة صلبة وأساسًا متينًا لبناء المستقبل.

وأن وضع الحوار الاجتماعي بين الحكومة والهيئات النقابية الممثلة للعمال وأرباب العمل وممثلي المجتمع المدني المتأثرين بالتدابير المتخذة، على سكة صحيحة مبنية على قاعدة تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء المرونة والاستقرار، كفيل ببناء الأسس المتينة لترسيخ وتنفيذ جيل جديد من السياسات والبرامج الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والبعد البيئي والمستدام للسياسات العمومية والتحولات العميقة المرتبطة بالتشغيل وتدبير فضاء المقاولة.

وبهذه الطريقة، يمكن لدينامية الحوار الاجتماعي البناء وللأدوات والآليات المعتمدة في مجال التشغيل أن تساهم في مرونة المجتمعات والاقتصادات والمؤسسات القادرة على بناء مستقبل أفضل وأكثر شمولية وإدماجا لمختلف شرائح المجتمع.